



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

مدى تطبيق معايير الرقابة الداخلية في بيئة الأعمال الإلكترونية في المصارف السورية (دراسة تحليلية مقارنة)

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
مراجعة الحسابات

إعداد الطالبة
ميسون حسن متوّج

بإشراف الدكتور
تيسير المصري

شكر وعرفان

بداية أحمـد الله وأشكره على إتمامي هذه العمل رغم كل الظروف التي نمر بها، وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان للدكتور تيسير المصري المشرف على هذه الدراسة، حيث أنه لم ييخل علي مطلقاً بنصائحه وتوجيهاته التي طالما كنت استفيد منها، وتابع رسالتي خطوة بخطوة.

وأتوجه بالشكر أيضاً لأعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة على توجيهاتهم المقدمة لي للرقى بالرسالة إلى مستوى علمي عالي، وأخص بالذكر رئيس قسم المحاسبة الدكتور إبراهيم ميـدة على النصائح والتوجيهات التي قدمها لي، كما أشكر الدكتور حسين دحدوح ، والدكتور رياض عبد الرؤوف على تكبدهم عناء تقويم هذه الدراسة وتفضلهم بتحكيم رسالتي لإغنائها بنصائحهم القيمة.

وأتوجه بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة عبر تقديم أي رأي أو نصيحة علمية.

الإهداء

إلى وطني الحبيب عسى أن نكون ممن يسمح جراحاً أصابته ولم تحنه بلد الجميع سورية

إلى الغائبين جسداً بيننا والحاضرين دائماً معنا إلى أرواحهم الطاهرة شهداؤنا الأبرار

إلى الجدار المنيع الذي مهما حصل تأبى نفوسهم الكرام الذل..... حماة الديار

إلى من علماني الصعود بكبرياء وكانا الشعلة المضيئة في مسيرتي.....أبي وأمي

إلى رفيق السفر الطويل والسند الحقيقيزوجي

إلى زهرتي عمري ومهجتي في ربيع هذه الحياة.....جوري وأيمن

إلى صديقات الطفولة بشقاوتهاأخواتي

التصريح

أنا الطالبة ميسون حسن متوّج أصرّح بأن هذه الرسالة والتي تحمل العنوان: (مدى تطبيق معايير الرقابة الداخلية في بيئة الأعمال الإلكترونية في المصارف السورية- دراسة تحليلية مقارنة) غير مقتبسة أو منقولة أو مُحَرَّفَة من أي عمل علمي آخر، ولم يسبق أن قُبلت للحصول على أيّة شهادة علميّة.

الباحثة: ميسون حسن متوّج

توضيح

المقصود بالمعايير في عنوان الرسالة: الأطر والضوابط التي تم اعتبارها معايير للرقابة الداخلية.

مدى تطبيق معايير الرقابة الداخلية في بيئة الأعمال الإلكترونية في

المصارف السورية (دراسة تحليلية/مقارنة)

إعداد الطالبة: ميسون متوّج

موافقة أعضاء لجنة الحكم

د.حسين دحدوح	الاستاذ في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	عضواً	
د.رياض عبد الرؤوف	المدرس في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	عضواً	
د.تيسير المصري	الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	عضواً ومشرفاً	

مدى تطبيق معايير الرقابة الداخلية في بيئة الأعمال الإلكترونية في

المصارف السورية (دراسة تحليلية/مقارنة)

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام المصارف السورية بمعايير الرقابة الداخلية في المصارف السورية، والتعرف على العوامل المؤثرة في تطبيق هذه المعايير في المصارف السورية، والمتمثلة في عدة عوامل، حيث تكوّن مجتمع الدراسة من جميع المصارف العاملة في سورية عامة أو خاصة، وصممت لذلك استبانة وزعت على بعض من هذه المصارف، استهدفت فئات الموظفين المتأثرين بموضوع الدراسة ، حيث تم توزيع (105) استبانة من مجتمع الدراسة .

تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وهي: المتوسطات والانحرافات المعيارية وألفا كرونباخ ومعامل الارتباط بيرسون. وأظهرت الدراسة مستوى مرتفعاً لمدى تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في المصارف السورية، وذلك في بعض العوامل، حيث أن هناك تطبيق لضوابط الرقابة الداخلية بمستوى مرتفع بحسب طبيعة البنك وتنظيمه، وبحسب البيئة الإلكترونية المتبعة، وبحسب ثقافة الإدارة ومرونة النظام المحاسبي، وهيكلية القطاع المصرفي، ومدى تقبل العملاء للتحديثات الإلكترونية، ولكن تطبيقها بمستوى متوسط بحسب خبرة المدراء والموظفين، وبحسب عوامل أخرى مثل التأمين ضد الفيضانات ووجود تشريعات قانونية.

The Extent to which internal control standards are applied in the electronic business environment in the Syrian banks

Abstract

The objective of the study was to know the extent to which Syrian banks comply with the internal control standards in Syrian banks and to identify the factors influencing the application of these standards in the Syrian banks, which are represented in several factors. The study society consists of all banks operating in Syria in general or private. A questionnaire was distributed to some of these banks, targeting the following categories of employees, where 105 questionnaires were distributed by the study community. The study hypotheses were tested using the appropriate statistical methods: Alpha Cronbach, mean and standard deviations. The study showed a high level of application of internal control standards in Syrian banks. In some factors, the internal control standards are applied to a high level according to the nature and organization of the bank. According to the electronic environment followed by the culture of management and the flexibility of the accounting system, The structure of the banking sector, and customer acceptance of electronic updates, but their application at an average level according to the experience of managers and employees, and other factors such as flood insurance and the existence of legal legislation.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	عنوان الرسالة
أ	شكر وعرفان
ب	الإهداء
ت	التصريح
ت	التوضيح
ث	موافقة أعضاء لجنة الحكم
ج	ملخص الدراسة باللغة العربية
ح	ملخص الرسالة باللغة الانكليزية
خ	فهرس المحتويات
ز	قائمة بالأشكال
ز	قائمة الاختصارات
س	قائمة الجداول
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

2	1-1 المقدمة
3	1-2 مشكلة الدراسة والدراسات السابقة
11	1-3 أهمية الدراسة
12	1-4 أهداف الدراسة
12	1-5 فرضيات الدراسة
13	1-6 منهجية البحث المتبعة في الدراسة
14	1-7 وسائل وأدوات الدراسة
	الفصل الثاني: طبيعة وأهمية الرقابة الداخلية
17	2_1 المقدمة
17	2-2 مفهوم الرقابة الداخلية وتعريفها
19	2-3 أهمية الرقابة الداخلية في ظل البيئة الالكترونية
20	2-4 أهداف الرقابة الداخلية في ظل البيئة الالكترونية
23	2-5 العوامل التي ساعدت على الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية
25	2-6 أقسام الرقابة الداخلية
26	2-7 نظام الرقابة الداخلية حسب إطار COSO
27	2-7-1 ظروف صدور تقرير COSO

31	2-7-2 أنواع الرقابة الداخلية وفق إطار COSO
34	3-7-2 مكونات الرقابة الداخلية وفق إطار COSO
34	1-3-7-2 بيئة الرقابة
36	2-3-7-2 تقييم المخاطر
41	3-3-7-2 أنشطة الرقابة
42	4-3-7-2 الاتصالات والمعلومات
43	5-3-7-2 المراقبة
44	4-7-2 علاقة مكونات الرقابة الداخلية بأهدافها
45	5-7-2 أنواع ضوابط الرقابة الداخلية في بيئة الأعمال الالكترونية
45	1-5-7-2 الضوابط الرقابية على التطبيقات
49	2-5-7-2 الضوابط الرقابية العامة
51	8-2 ضرورات اهتمام المصارف السورية بتطبيق معايير COSO
51	1-8-2 القطاع المصرفي في سورية
54	2-8-2 دور المصارف وأهميتها في الاقتصاد السوري
55	3-8-2 خصائص البيئة المصرفية الالكترونية
56	4-8-2 الرقابة الداخلية في المصارف السورية عامة

	الفصل الثالث : تحليل البيانات واختبار الفرضيات
58	1-3 تمهيد
58	2-3 مجتمع الدراسة وعينته
59	3-3 أدوات الدراسة
60	4-3 خصائص العينة
63	5_3 ثبات الاستبانة
64	6_3 الاتساق الداخلي
72	7_3 الصدق البنائي
73	8_3 اختبار الفرضيات
100	9_3 النتائج
102	10_3 التوصيات
104	قائمة المراجع
104	المراجع العربية
109	المراجع الانكليزية
110	المواقع الالكترونية
111	الملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
2	مكونات ومبادئ الرقابة الداخلية	44

جدول بالاختصارات المستخدمة باللغة الانكليزية

الاختصار	المعنى بالإنكليزي	المعنى بالعربي
AICPA	American Institute Of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
FEI	Financial Executives Institute	معهد المديرين الماليين
IIA	Institute of Internal Auditors	معهد المراجعين الداخليين
NAA	National Association Of Accountants	جمعية المحاسبين الوطنية
AAA	American Accounting of Association	جمعية المحاسبة الأمريكية
COSO	The Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission	لجنة المنظمات الراعية لمفوضية تريدواي
COCO	The Canadian Institute of Chartered Accountants	المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين

منظمة المقاييس الدولية	International Standards Organization	ISO
أهداف التحكم للمعلومات والتكنولوجيا ذات الصلة	Control Objectives for Information and Related Technology	COBIT
قانون ساربنس أوكسلي	Sarbanes-Oxley	SOX
مكتبة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات	Information Technology Infrastructure Library	ITIL

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	الرقم
60	أوزان الإجابات على فقرات الاستبانة	1
60	وصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة	2
63	قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة (ألفا كرونباخ)	3
64	معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال	4
72	معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية لها	5
74	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الرئيسية الأولى مع درجة الموافقة	6
76	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الفرعية الأولى من	7

	الفرضية الثانية	
79	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية	8
82	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية	9
86	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية	10
89	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الثانية	11
93	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الفرعية السادسة من الفرضية الثانية	12
96	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الفرعية السابعة من الفرضية الثانية	13
97	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الفرعية الثامنة من الفرضية الثانية	14

الفصل الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

3-1 تمهيد :

استكمالاً لما سبق من دراسة نظرية، وبغرض تدعيمها وإضفاء جانب عملي عليها لإغنائها أكثر، كان لابد من اسقاط الجانب النظري في صورة عملية، وهذا ما تم القيام به من إجراء دراسة ميدانية تمثلت بتوزيع استبانات علمية على عدد من المختصين في مجال العمل المصرفي والرقابة الداخلية الإلكترونية في المصارف السورية، وذلك للحصول على معلومات ساعدت الدراسة في معرفة مدى تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في المصارف السورية، وبالتالي التوصل إلى النتائج والتوصيات المناسبة للدراسة.

3-2 مجتمع الدراسة وعينته :

مجتمع الدراسة :

لمعرفة مدى تطبيق معايير الرقابة الداخلية على المصارف السورية، تم تحديد مجتمع الدراسة الذي يتكون من جميع المصارف العاملة في سورية والمسجلة لدى سلطة النقد السورية، والبالغ عددها (20) مصرفاً (نشرة المصرف المركزي، 2017)، حيث تم توزيع قائمة تقصي الحقائق على موظفي المصارف من مدراء ومحاسبين وموظفي تكنولوجيا المعلومات. ونتيجة للظروف الراهنة في سورية وتعذر الوصول إلى كثير من المصارف تم اقتصار الدراسة على بعض منها.

عينة الدراسة :

اشتملت عينة الدراسة على مصرفين عامين وهما المصرف التجاري، والمصرف العقاري، أما المصارف الخاصة فقد اقتصرنا على بنك بيمو، بنك عودة، البنك العربي وبنك فرنسبنك .

وبناءً عليه تم توزيع (105) قائمة تقصي على جميع العاملين في المصارف آنفة الذكر في أقسام الحاسوب والمحاسبة وبعض من مدراء الأقسام، وقد تم استرداد (91) قائمة تقصي أي بنسبة (86,6 %). وتم اختبار الفرضيات من خلال تحليل البيانات، التي تم جمعها بواسطة القائمة السابقة، وتم تحليل هذه البيانات باستخدام الحاسوب وبرنامج SPSS، وقد أُعتمد على الإحصاء الوصفي والتحليلي، للوصول إلى النتائج وتم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وعند مستوى دلالة (0.10).

3-3 أدوات الدراسة:

تم استخدام قائمة تقصي حقائق كأداة من أدوات جمع البيانات الأولية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وكذلك من خلال المقابلات التي أجريت مع الموظفين لمعرفة الإجراءات المستخدمة في أماكن عملهم، وقد تم تصميم الاستبانة وفق الخطوات التالية :

- تحديد المجالات الرئيسية التي تشملها الدراسة.
- إعداد الفقرات التي تدخل في كل مجال.
- عرض الاستبانة على عدد من المحكمين المتخصصين وذلك من أجل التحقق من مصداقيتها وأن الفقرات التي تتضمنها تقيس الأفكار التي صممت من أجلها.

- جمع أسئلة الاستبانة ، وتم إعطاء كل فقرة وزناً ثلاثياً حسب مقياس ليكرت كما هو موضح بالجدول رقم (1) :

جدول رقم (1) أوزان الإجابات على فقرات الاستبانة (مقياس ليكرت الثلاثي)

الإجابة	دائماً	أحياناً	لا يوجد
الوزن	3	2	1
المتوسط المرجح	2.34-3	1.67-2.33	1-1.66
الأهمية	مرتفعة	متوسطة	ضعيفة

وُزعت أسئلة الاستبانة إلى قسمين، الأول يوضح البيانات الشخصية لأفراد المجتمع والثاني تم تقسيمه إلى 9 مجموعات تحتوي كل مجموعة على عدد من الأسئلة ، ويوضح الجدول رقم (2) وصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة :

3-4 خصائص العينة : الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة :

جدول (2) وصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
1	المؤهل العلمي	دكتوراه	4	4.4%
		ماجستير	20	22%
		بكالوريوس	55	60,4%

13,2%	12	دبلوم		
37,4%	34	محاسبة	التخصص	2
23,1%	21	علوم مالية ومصرفية		
12,1%	11	إدارة		
27.5%	25	تكنولوجيا معلومات		
8.8%	8	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة	3
45.1%	41	من 5 إلى 10		
36.3%	33	من 10 إلى 20		
9.9%	9	أكثر من عشرين		
18.7%	17	مدير	الوظيفة الحالية	4
45.1%	41	محاسب		
36.3%	33	موظف تكنولوجيا معلومات		
50.5%	46	عام	نوع المصرف	5
49.5%	45	خاص		
0%	0	يدوي	النظام المحاسبي المستخدم	6
74.7%	68	إلكتروني		
25.3%	23	خليط		

المصدر : من نتائج الاستبيان

يتبين من الجدول السابق نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية للمستجيبين من أفراد عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي أن ما نسبته (4.4%) من عينة الدراسة حاصلون على شهادة دكتوراه، وأن (22%) حاصلون على شهادة ماجستير، و(60.4%) حاصلون على شهادة بكالوريوس، وأن (13.2%) حاصلون على شهادة دبلوم، وهذا ما يضيف نوع من الثقة على إجابات أفراد العينة.

ومن حيث التخصص يُلاحظ بأن (34.7%) من أفراد العينة هم خريجو محاسبة، و(23.1%) علوم مالية ومصرفية، و (12.1%) خريجو إدارة، و (27.5%) من حملة شهادة تكنولوجيا المعلومات أي ربع العينة تقريباً وهذا يدل على صدق إجابات الاستبانة إلى حد كبير.

من حيث سنوات الخبرة فيُلاحظ أن (8.8%) لديهم أقل من 5 سنوات خبرة ، وأن (45.1%) خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات، و(36.3%) خبرتهم من 10 إلى 20 ، وأن (9.9%) خبرتهم أكثر من 20 سنة . من حيث وظيفة أفراد العينة، يُلاحظ بأن (18.7%) يعملون مدراء إن كان مدراء بفرع المصرف أو مدراء أقسام، وأن (45.1%) وظيفتهم محاسب، وأن (36.3%) هم من موظفي قسم تكنولوجيا معلومات. من حيث نوع المصرف فيُلاحظ أن (50.5%) هم من المصارف العامة، وان (49.5%) هم من المصارف الخاصة، أي تقريباً نصف أفراد العينة من القطاع الخاص، والنصف الآخر من القطاع العام.

من حيث النظام المحاسبي في البنك فيُلاحظ بأن (74.7%) يستخدمون النظام الإلكتروني، والباقي أي بنسبة (25.3%) يستخدم خليط بين الإلكتروني واليدوي ، ولكن لا يوجد من يستخدم النظام اليدوي.

3_5 ثبات الاستبانة: للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام أسلوب اختبار ألفا كرونباخ لأنه

يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى ، ويشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات

المقياس، يبين الجدول رقم (3) قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة (ألفا كرونباخ).

جدول رقم (3) قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة (ألفا كرونباخ)

المتغير	عدد الفقرات	قيمة (a) ألفا	الصدق الذاتي*
قيام المصارف بتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في أنظمة معلوماتها	5	0.65	0.80
طبيعة البنك وتنظيمه	11	0.80	0.89
البيئة الالكترونية المتبعة	12	0.82	0.90
خبرة المدراء والموظفين	12	0.60	0.77
ثقافة الإدارة ومرونتها	15	0.75	0.86
مرونة النظام المحاسبي	11	0.88	0.93
هيكلية القطاع المصرفي	12	0.74	0.86
تقبل العملاء للتحديثات التكنولوجية	4	0.80	0.89
عوامل بيئية أخرى	5	0.60	0.77
جميع المجالات معاً	87	0.73	0.85

المصدر : من قبل الباحثة باستخدام برنامج SPSS 19

* الصدق الذاتي =الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

يُلاحظ من الجدول السابق بأن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة في أغلب المجالات، حيث تتراوح القيمة بين (0.60،0.88) وبلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.73)، وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة تقريباً في كل المجالات حيث تراوحت القيمة بين (0.77،0.93)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.85) وهذا يعني أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً .

3_6الاتساق الداخلي :

يوضح الجدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال ، والذي يبين معاملات الارتباط المبينة عند مستوى معنوية $a=0.10$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه .

جدول رقم (4) معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال

الفقرة	معامل بيرسون	Sig
التزام المصارف بتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في أنظمة معلوماتها		
لدى إدارة المصرف القناعة بأن تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية ضروري لضبط أداء المصرف في البيئة التقنية السائدة	0.73	0.00
هيأت إدارة المصرف الظروف والشروط المناسبة لتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية	0.68	0.00
تعتبر إدارة المصرف ضوابط الرقابة الداخلية هو الوسيلة الأفضل لحماية الموجودات والملفات والمعلومات في المصرف من سوء	0.74	0.00

		الاستخدام
0.00	0.78	تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية أدى إلى اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب في نظام المعلومات بالمصرف
0.00	0.68	هناك تحسن بأداء العمل المصرفي بعد تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في المصرف
طبيعة البنك وتنظيمه		
0.00	0.84	يلتزم البنك قانونياً بالمحافظة على سرية البيانات للعميل .
0.00	0.87	لم يحدث أن كشف البنك سرية معلومات أحد عملائه .
0.00	0.74	يتم تغيير مواقع عمل المحاسبين وأمناء الصناديق بشكل دوري ضمن قسم عملهم .
0.00	0.80	يمكن دخول الأشخاص غير المصرح لهم بالدخول إلى بعض أماكن تواجد الحواسيب .
0.00	0.77	حدث أن تم تكليف بعض الموظفين بعدة مهام ، كانت متعارضة
0.00	0.64	هناك ضوابط رقابية تستخدم في الحالات الطارئة تضمن عدم التوقف عن العمل أو التعرض للخسائر .
0.00	0.69	نظام الرقابة المعمول به يحتوي على خطة طوارئ تضمن سير العمل وتقلل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الإلكترونية .
0.00	0.80	يوفر نظام الرقابة الداخلية وصفاً وظيفياً يحدد الصلاحيات والواجبات ودرجة المعرفة والمهارة لأداء الأعمال بكفاءة وفاعلية

		كما تتطلبها مختلف الوظائف داخل المصرف
0.00	0.74	من خلال ضوابط الرقابة الداخلية نستطيع الحصول على معلومات داخلية وخارجية وتزويد الإدارة بالتقارير عن مدى تحقيقها للأهداف الموضوعية.
0.001	0.58	هناك مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات والمستندات يدوية أو الكترونية ، ودليل حسابات تضمن رقابة العمليات وتتبعها .
0.00	0.65	يتم دورياً تقييم أداء ضوابط الرقابة الداخلية لتحديد فاعليتها بشكل مناسب وتحديد حاجتها للتطوير والتحديث.
البيئة الالكترونية المتبعة		
0.00	0.81	يسمح البنك لعملائه بإجراء المعاملات المالية من خلال العمليات المصرفية الالكترونية بتوفير ضمانات كافية .
0.00	0.80	يقدم البنك خدمات مصرفية عبر الانترنت .
0.00	0.75	يقدم البنك خدمات مصرفية عبر الهاتف .
0.00	0.69	الموقع الالكتروني للبنك يقدم معلومات مناسبة تسمح للعملاء المحتملين معرفة هوية البنك .
0.00	0.66	تسهم الرقابة الداخلية في المصرف بأن يعمل كل موظف تحت رقابة مسؤول يشرف عليه ويقيم كفاءة أدائه داخل المصرف.
0.00	0.86	يستخدم البنك بعض التقنيات الحديثة لضمان أمن البنك عند دخول العملاء أو الموظفين إلى البنك .
0.00	0.83	يوفر البنك لعملائه الحماية الكافية عند إجراء معاملاتهم المصرفية الالكترونية
.	—	عند انتهاء يوم العمل يتم اغلاق جميع أجهزة الحاسوب في البنك،

		حتى يبدأ يوم العمل التالي، ولا يحق لأحد تشغيلها خلال الفترة
0.00	0.81	لا تتيح تقنيات تشغيل أجهزة الحواسيب استخدام البرامج التطبيقية الخاصة بالبنك ، خلال فترة إغلاقها.
0.00	-	يتم الاحتفاظ ببيانات البنك في أماكن سرية .
0.00	-	يتم إعداد نسخ احتياطية لبعض الملفات الهامة .
0.00	-	يتم الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية في أماكن آمنة مختلفة .
خبرة المدراء والموظفين		
0.001	0.5	تفرض عقوبات مشددة ورادعة من قبل الإدارة المسؤولة عن المصرف عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الأمانة والنزاهة في أداء المهام .
0.001	0.59	وجود هيكل تنظيمي واضح وفعال يلاءم حجم وطبيعة أعمال البنك ، كما يوجد استقلال تنظيمي للإدارات المختلفة.
0.00	0.82	لدى العاملين في الرقابة الداخلية التأهيل العلمي والخبرة العملية الكافية .
0.00	0.89	يوفر نظام الرقابة الداخلية وصفاً وظيفياً يحدد الصلاحيات والواجبات ودرجة المعرفة والمهارة لأداء الأعمال بكفاءة وفاعلية كما تتطلبها مختلف الوظائف داخل المصرف.
0.00	0.72	تقوم إدارة البنك بإجراء دورات للأفراد والمعنيين لمواكبة التطورات التكنولوجية المفيدة والمتعلقة بالعمل المصرفي الإلكتروني .
0.00	0.69	تتوفر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والاجراءات المتعلقة بنظام الرقابة .
0.00	0.71	لدى البنك سياسات ونظام حوافز تسمح بمكافأة الموظف متميز الأداء .
0.00	0.80	إجراءات البنك الرقابية تضمن عدم قيام الموظف الواحد بمهام

		متعارضة .
0.03	0.49	إجراءات البنك الرقابية تضمن عدم إدخال الأفراد بيانات غير سليمة إلى قواعد البيانات .
0.00	0.72	حدث سابقاً أن تم بشكل متعمد إدخال بيانات غير سليمة من قبل أحد الموظفين إلى قواعد بيانات البنك .
0.01	0.59	هناك فصل بين وظائف مشغل الأجهزة والتصريح بتنفيذ العمليات المالية وتعديل الملفات
0.00	0.79	موظفو تكنولوجيا المعلومات في البنك يخضعون لرقابة إدارة البنك لضمان الالتزام بإجراءات الحماية المطلوبة .
ثقافة الإدارة ومرونتها		
0.00	0.82	لدى مستخدمي تكنولوجيا المعلومات في البنك ، ولدى إداريه الوعي الكافي لمسؤولياتهم ، ما يعزز إجراءات الرقابة الداخلية .
0.07	0.72	يتعامل موظفو البنك وإداريوه مع أنشطة الرقابة الداخلية باعتبارها جزء من واجباتهم اليومية .
0.00	0.79	تلتزم الإدارة بتخصيص دائرة مستقلة لمعالجة البيانات إلكترونياً في الهيكل التنظيمي للمصرف .
0.00	0.87	تقوم إدارة البنك بأعمال المراجعة الدورية لأساليب رقابة العمل المصرفي ورقابة المخاطر.
0.00	0.79	يتابع مجلس الإدارة عمل الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بتحديد ومراقبة الأخطار الناتجة عن مواضع خلل في الرقابة الداخلية .
0.01	0.60	تركز الإدارة التنفيذية اهتمامها على ضمان التزام الأفراد بمعايير النزاهة وأخلاقيات العمل في التعاملات الداخلية والخارجية.
0.00	0.78	يتم مراجعة استراتيجيات العمل وسياساته بشكل دوري .
0.00	0.69	يتم مراجعة مدى ملاءمة استراتيجيات المصرف ، وحدود المخاطر المحيطة بعمله بشكل دوري .
0.00	0.81	تبنى البنك السياسات المناسبة لضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية

		ويراقب باستمرار مدى كفاءة وكفاية هذا النظام .
0.00	0.71	يعد البنك تقارير أداء للدوائر والأقسام والأفراد دورياً .
0.07	0.80	المستندات الحساسة المقرر إتلافها تسلم أحياناً إلى أشخاص غير موثوق بأمانتهم تجاه محتوى بياناتها .
0.00	0.79	يتم منح الموظفين إجازات إجبارية وبشكل دوري .
0.00	0.85	يفحص البنك مهنية الموظفين الجدد في البنك ، ومستوى تدريبهم
0.00	0.80	تقيم إدارة البنك دورياً إجراءات الحماية ، وتدرس مدى فعاليتها في الظروف السائدة
0.01	0.59	تتبنى إدارة البنك إجراءات حماية جديدة ، وتعمل على تطبيقها دون النظر إلى تكلفتها
تؤثر مرونة النظام المحاسبي		
0.00	0.80	نظام الرقابة الداخلية الموجود معروف ومعتمد من لجان دولية وله القدرة على التكيف مع التغيرات .
0.01	0.58	تساهم إجراءات حل المشاكل المفاجئة سواءً ما يتعلق بالإبلاغ أو سرعة التدخل في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية .
0.00	0.70	تقوم الإدارة التنفيذية بعدم التقيد دائماً بمعايير ثابتة للرقابة وذلك من أجل تحسين إجراءات الرقابة الداخلية .
0.00	0.99	إجراءات الرقابة الداخلية مرنة وتؤدي إلى سير العمل بشكل جيد وعدم عرقلة العمل .
0.00	0.69	تشمل أنظمة الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الالكترونية .
0.00	0.79	قدرة الرقابة الداخلية على تنمية الكفاية الانتاجية واكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب في نظام المعلومات المحاسبي بالمصرف .

0.00	0.68	يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني في الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية .
0.03	0.56	التكلفة المالية تعتبر عبء أمام البنك لتبني وتطبيق مفهوم أنظمة الرقابة الداخلية
0.00	0.76	صيانة الهيكل التنظيمي والتأكد من وضوح المسؤوليات وتفويض ومراقبة الصلاحيات بين الحين والآخر .
0.00	0.69	النظام المحاسبي المتبع في البنك خليط بين اليدوي والآلي .
0.00	0.74	يوفر النظام المصرفي سرعة عالية في الدخول إلى التطبيقات الالكترونية .
هيكلة القطاع المصرفي		
0.00	0.70	يؤمن المصرف ضد إساءة الأمانة .
	-	يلتزم المصرف بالسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة من قبل مصرف سورية المركزي .
0.00	0.69	يواكب المصرف التطورات المتسارعة في البيئة التشريعية المتعلقة بالرقابة الداخلية .
0.00	0.79	هناك توصيف دقيق للوظائف يحدد بوضوح المواصفات المطلوبة في كل وظيفة .
0.00	0.88	هناك توصيف واضح للمهام يحدد صلاحيات كل فرد ومسؤولياته
0.00	0.84	يلزم مصرف سورية المركزي المصارف الخاضعة لإشرافه بمسؤولية كافة الموظفين عن الرقابة الداخلية في أفرع المصارف المختلفة .
0.00	0.79	الإدارة العليا في البنك ملزمة بتطبيق معايير أمن المعلومات المتعلقة بالرقابة الداخلية .
0.00	0.70	يستفيد البنك من خبرة المصارف العالمية ، في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات .

0.00	0.76	للبنك خطط طوارئ لمواجهة أي مخاطر غير متوقعة .
0.01	0.59	هل يتم فرض تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية من قبل المصرف المركزي على المصارف السورية .
0.00	0.67	من واقع تجربتكم تعتبر بيئة العمل المصرفية في سورية مناسبة لتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية .
0.00	0.77	البيئة التشريعية وقوانينها الحالية ملائمة لتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية على الأعمال الالكترونية .
مدى تقبل العملاء للتطورات التكنولوجية الجديدة		
0.00	0.68	تدرك بيئة العمل المصرفي مخاطر الأعمال المصرفية الالكترونية ، وتتجاوب مع متطلبات تجاوزها وإيجاد الحلول المناسبة لها .
0.00	0.79	يدرك عملاء البنك التعامل مع الإجراءات الالكترونية والنصوص القانونية المتعلقة بها لأعمال المصرف
0.00	0.83	يخشى معظم عملاء المصرف التعامل مع الوسائل التكنولوجية الجديدة .
0.00	0.82	عملاء المصرف يتقنون بالتكنولوجيا التي يستخدمها المصرف ، وهم قادرون على تقبل الأخطاء الناتجة عن استخدامها .
عوامل بيئة أخرى		
0.01	0.58	يتم التأمين ضد مخاطر الحرائق ومخاطر العوامل المؤثرة الأخرى ، سواء حدثت عن قصد أم بغير قصد .
0.00	0.81	يتم تحديد المخاطر بشكل واضح ثم تصنف البيانات في مجموعات حسب درجة سريتها .
0.00	0.68	يؤمن البنك ضد الكوارث الطبيعية .
0.01	0.58	توفير ضمانات معينة لدخول وخروج الأجهزة من وإلى المصرف .

0.00	0.78	لا يتم الإعلان عن وجود الخروقات أو الحوادث الهامة في حال حدوثها خوفاً من خسارة العملاء الحاليين والمرتقبين .
------	------	--

يبين الجدول السابق بأن الارتباط دال إحصائياً لأن قيمة sig المقابلة لمعامل الارتباط بيرسون أصغر من مستوى الدلالة $a = 0.10$ ، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه .

3_7 الصدق البنائي :

كما أن الجدول رقم (5) يبين معامل الارتباط بين كل محور مع الدرجة الكلية لقائمة الاستقصاء وتم ملاحظة أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات قائمة الاستقصاء دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $a = 0.10$.

جدول رقم (5) معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية لها

Sig	معامل بيرسون	المجال
0.00	0.80	التزام المصارف بتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في أنظمة معلوماتها
0.00	0.80	البنك وتنظيمه
0.00	0.82	البيئة الالكترونية المتبعة
0.00	0.79	خبرة المدراء والموظفين
0.00	0.75	ثقافة الإدارة ومرونتها
0.00	0.88	مرونة النظام المحاسبي

0.00	0.79	هيكلية القطاع المصرفي
0.00	0.80	تقبل العملاء للتحديثات التكنولوجية
0.00	0.78	عوامل بيئية أخرى

3_8 اختبار الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار T لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 1.5 أم لا ، فإذا كانت $Sig > 0.10$ فإن متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضوع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن استخدام الإجراء دائماً ، أما إذا كان $Sig < 0.10$ فإن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة واستخدمت الباحثة برنامج (SPSS) في معالجة الاستبانة حيث تم تفرغها وتبويب البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتحقق من صحة فرضيات الدراسة على النحو التالي :

أولاً اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: لا تقوم المصارف السورية بتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في أنظمة معلوماتها المحاسبية الالكترونية :

يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a=0.10$ وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة ، وتم تحديد الأهم من هذه الفقرات بالترتيب ، موضحة في الجدول رقم (6)

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الرئيسية الأولى مع درجة الموافقة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig	الأهمية	درجة الموافقة
1	لدى إدارة المصرف القناعة بأن تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية ضروري لضبط أداء المصرف في البيئة التقنية السائدة	2.91	.321	8.6	0.00	1	مرتفعة
2	هيأت إدارة المصرف الظروف والشروط المناسبة لتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية	2.63	.587	4.2	0.00	5	مرتفعة
3	تعتبر إدارة المصرف ضوابط الرقابة الداخلية هو الوسيلة الأفضل لحماية الموجودات والملفات والمعلومات في المصرف من سوء الاستخدام	2.74	.529	4.9	0.00	4	مرتفعة
4	تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية أدى إلى اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب في نظام المعلومات بالمصرف	2.86	.340	8	0.00	2	مرتفعة
5	هناك تحسن بأداء العمل المصرفي بعد تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في المصرف	2.84	.362	7.4	0.00	3	مرتفعة

الدرجة الكلية	2.79	.426	0.00	مرتفعة
---------------	------	------	------	--------

من الجدول السابق يمكن استخلاص مايلي :

أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " لدى إدارة المصرف القناعة بأن تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية ضروري لضبط أداء المصرف في البيئة التقنية السائدة " يساوي (2.91) وقيمة الاختبار (8.6) وأن القيمة الاحتمالية Sig هي (0.00) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.10$ وبالتالي متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة والتي هي (1.5) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة ، وكذلك الأمر بالنسبة لباقي فقرات المجال ،حيث أن هناك موافقة مرتفعة على جميع الفقرات. وكذلك المر بالنسبة لباقي فقرات المجال.

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى : بما أن المتوسط الحسابي للمجال 2.79 وبانحراف معياري 426. وبما أن قيمة sig أصغر من مستوى الدلالة α بناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية القائلة بالتزام المصارف السورية بتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في أنظمة معلوماتها المحاسبية الالكترونية .

ثانياً اختبار الفرضية الرئيسية الثانية : للعوامل المحيطة بالمصارف السورية تأثير في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية على أرض الواقع في بيئة المصارف السورية سواء كانت عوامل داخلية أم خارجية :

• أولاً الفرضية الأولى : للعوامل الداخلية للمصارف السورية تأثير في التزامها بتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية:

(A) اختبار الفرضية الفرعية الأولى: تؤثر طبيعة البنك وتنظيمه بشكل في تطبيق ضوابط الرقابة

الداخلية: تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة

الموافقة المتوسطة 1.5 والنتائج موضحة في الجدول (7).

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة الاحتمال Sig لفقرات الفرضية الفرعية الأولى

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig	الأهمية	درجة الموافقة
1	يلتزم البنك قانونيا بالمحافظة على سرية البيانات للعميل	2.9890	.10483	27.2	0.00	1	مرتفعة
2	لم يحدث أن كشف البنك سرية معلومات أحد عملائه	2.7692	.51805	5	0.00	4	مرتفعة
3	يتم تغيير مواقع عمل المحاسبين وأمناء الصناديق بشكل دوري ضمن قسم عملهم	2.5055	.73596	3.2	0.00	5	مرتفعة
4	يمكن دخول الأشخاص غير المصرح لهم بالدخول إلى بعض أماكن تواجد الحواسيب	1.7912	.93709	1.8	0.00	10	متوسطة
5	حدث أن تم تكليف بعض الموظفين بعدة مهام ، كانت متعارضة	1.2967	.60543	2	0.00	11	ضعيفة

6	هناك ضوابط رقابية تستخدم في الحالات الطارئة تضمن عدم التوقف عن العمل أو التعرض للخسائر.	2.3626	.88840	2.5	0.00	9	مرتفعة
7	نظام الرقابة المعمول به يحتوي على خطة طوارئ تضمن سير العمل وتقلل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الالكترونية .	2.4286	.87105	2.6	0.00	7	مرتفعة
8	يوفر نظام الرقابة الداخلية وصفاً وظيفياً يحدد الصلاحيات والواجبات ودرجة المعرفة والمهارة لأداء الأعمال بكفاءة وفاعلية كما تتطلبها مختلف الوظائف داخل المصرف	2.4945	.80793	2.9	0.00	6	مرتفعة
9	من خلال ضوابط الرقابة الداخلية نستطيع الحصول على معلومات داخلية وخارجية وتزويد الإدارة بالتقارير عن	2.7802	.53338	4.9	0.00	3	مرتفعة

مدى تحقيقها للأهداف الموضوعة.						
10	هناك مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات والمستندات يدوية أو الكترونية ، ودليل حسابات تضمن رقابة العمليات وتتبعها .	2.8462	.44530	6	0.00	2 مرتفعة
11	يتم دورياً تقييم أداء ضوابط الرقابة الداخلية لتحديد فاعليتها بشكل مناسب وتحديد حاجتها للتطوير والتحديث.	2.3846	.87900	2.5	0.00	8 مرتفعة
	الدرجة الكلية	2.4172	.665		0.00	مرتفعة

يشير الجدول السابق إلى أن درجة الأهمية جاءت مرتفعة في جميع فقرات المجال السابق تقريباً، إذ جاءت الفقرة رقم (1) والتي نصت على " يلتزم البنك قانونياً بالمحافظة على سرية البيانات للعميل " بمتوسط حسابي بلغ (2.98) وبانحراف معياري (0.104) وقيمة اختبار (27.2) . وفي الفقرة رقم (10) التي نصت على أن " هناك مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات والمستندات يدوية أو الكترونية ، ودليل حسابات تضمن رقابة العمليات وتتبعها " نجد ان المتوسط الحسابي (2.84) وبانحراف معياري (0.445) وقيمة اختبار (6) ، أما في الفقرة رقم (4) والتي نصت على " يمكن دخول الأشخاص غير المصرح لهم بالدخول إلى بعض أماكن تواجد الحواسيب " فنجد أن المتوسط الحسابي (1.79) وبانحراف معياري قدره (0.937) وبقية اختبار (1.8) وبالتالي كانت

درجة الأهمية متوسطة ، وكذلك الفقرة رقم (5) والتي تنص على " حدث أن تم تكليف بعض الموظفين بعدة مهام ، كانت متعارضة " بمتوسط حسابي قدره (1.29) وبانحراف معياري قدره (605). وقيمة اختبار (2). فقد كانت هنا درجة الأهمية ضعيفة .

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى : بما أن المتوسط الحسابي للمجال 2.4172 وبانحراف معياري 665. وبما أن قيمة sig أصغر من مستوى الدلالة α لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.10$ بناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية القائلة:

تؤثر طبيعة البنك وتنظيمه في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في المصارف السورية

(B) اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر البيئة الالكترونية المتبعة للبنك تأثير في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية:

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة 1.5 والنتائج موضحة في الجدول (8) .

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة الاحتمال Sig لفقرات الفرضية الفرعية الثانية:

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	يسمح البنك لعملائه بإجراء المعاملات المالية من خلال	2.802	.56213	4.7	0.00	4	مرتفعة

						العمليات المصرفية الالكترونية بتوفير ضمانات كافية .	
مرتفعة	5	0.00	3.9	.65091	2.725	يقدم البنك خدمات مصرفية عبر الانترنت .	2
مرتفعة	8	0.00	3	.79406	2.505	يقدم البنك خدمات مصرفية عبر الهاتف .	3
مرتفعة	3	0.00	6.3	.42853	2.8352	الموقع الالكتروني للبنك يقدم معلومات مناسبة تسمح للعلاء المحتملين معرفة هوية البنك .	4
مرتفعة	6	0.00	3.5	.70512	2.6484	تسهم الرقابة الداخلية في المصرف بأن يعمل كل موظف تحت رقابة مسؤول يشرف عليه ويقيم كفاءة أدائه داخل المصرف.	5
متوسطة	9	0.00	2.1	.94346	2.0989	يستخدم البنك بعض التقنيات الحديثة لضمان أمن البنك عند دخول العملاء أو الموظفين إلى البنك .	6
مرتفعة	7	0.00	3.4	.71304	2.6044	يوفر البنك لعملائه الحماية الكافية عند إجراء معاملاتهم المصرفية الالكترونية	7
مرتفعة	1	0.00	9.2	3.0000	3.0000	عند انتهاء يوم العمل يتم اغلاق جميع أجهزة الحاسوب في البنك، حتى يبدأ يوم العمل التالي ،ولا	8

						يحق لأحد تشغيلها خلال الفترة	
مرتفعة	2	0.00	9.2	.30018	2.9011	9 لا تتيح تقنيات تشغيل أجهزة الحواسيب استخدام البرامج التطبيقية الخاصة بالبنك ، خلال فترة إغلاقها.	
مرتفعة	1	0.00	—	.00000	3.0000	10 يتم الاحتفاظ ببيانات البنك في أماكن سرية .	
مرتفعة	1	0.00	—	.00000	3.0000	11 يتم إعداد نسخ احتياطية لبعض الملفات الهامة .	
مرتفعة	1	0.00	—	.00000	3.0000	12 يتم الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية في أماكن آمنة مختلفة .	
مرتفعة		0.00		.447	2.75	الدرجة الكلية	

نلاحظ من الجدول السابق بأن درجة الأهمية جاءت مرتفعة في كافة فقرات المجال الثاني إلا في

الفقرة رقم (6) والتي تنص على " يستخدم البنك بعض التقنيات الحديثة لضمان أمن البنك عند

دخول العملاء أو الموظفين إلى البنك " فقد كان المتوسط الحسابي (2.0989) وبانحراف معياري

(.94346) وبقيمة اختبار (2.1) حيث كانت الأهمية متوسطة .تبين من الجدول السابق أن هناك

موافقة مرتفعة على جميع فقرات المجال .

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية: بما أن المتوسط الحسابي للمجال 2.75 وبانحراف معياري

447. وبما أن قيمة sig أصغر من مستوى الدلالة a لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً

عند مستوى دلالة $\alpha=0.10$ بناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية القائلة:

تؤثر البيئة الالكترونية المتبعة للبنك تأثير في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في المصارف السورية .

(C) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة : "تؤثر خبرة المدراء والموظفين تأثير في تطبيق ضوابط

الرقابة الداخلية "

وللتحقق من مدى صحة هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

والبيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها من نتائج التحليل في الجدول رقم(9) :

جدول رقم (9)المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة الاحتمال Sig لفقرات الفرضية الفرعية الثالثة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	تفرض عقوبات مشددة ورادعة من قبل الإدارة المسؤولة عن المصرف عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الأمانة والنزاهة في أداء المهام	2.7033	.60543	4.2	0.00	5	مرتفعة
2	وجود هيكل تنظيمي واضح وفعال يلاءم حجم وطبيعة أعمال البنك ، كما يوجد استقلال تنظيمي للإدارات المختلفة.	2.7253	.55909	4.6	0.00	4	مرتفعة

3	لدى العاملين في الرقابة الداخلية التأهيل العلمي والخبرة العملية الكافية	2.6703	.57841	4.4	0.00	7	مرتفعة
4	يوفر نظام الرقابة الداخلية وصفاً وظيفياً يحدد الصلاحيات والواجبات ودرجة المعرفة والمهارة لأداء الأعمال بكفاءة وفاعلية كما تتطلبها مختلف الوظائف داخل المصرف.	2.8791	.32779	8.3	0.00	2	مرتفعة
5	تقوم إدارة البنك بإجراء دورات للأفراد والمعنيين لمواكبة التطورات التكنولوجية المفيدة والمتعلقة بالعمل المصرفي الإلكتروني .	2.6923	.66152	3.8	0.00	6	مرتفعة
6	تتوفر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والاجراءات المتعلقة بنظام الرقابة .	2.5934	.66630	3.7	0.00	8	مرتفعة
7	لدى البنك سياسات ونظام حوافز تسمح بمكافأة الموظف متميز الأداء .	2.1538	.93003	2.2	0.00	10	متوسطة
8	إجراءات البنك الرقابية	2.5165	.70495	3.4	0.00	9	مرتفعة

						تضمن عدم قيام الموظف الواحد بمهام متعارضة .	
9	إجراءات البنك الرقابية تضمن عدم إدخال الأفراد بيانات غير سليمة إلى قواعد البيانات .	2.7033	.62351	4.1	0.00	5	مرتفعة
10	حدث سابقاً أن تم بشكل متعمد إدخال بيانات غير سليمة من قبل أحد الموظفين إلى قواعد بيانات البنك .	1.2967	.58679	2.1	0.00	11	ضعيفة
11	هناك فصل بين وظائف مشغل الأجهزة والتصريح بتنفيذ العمليات المالية وتعديل الملفات	2.9121	.35429	7.8	0.00	1	مرتفعة
12	موظفو تكنولوجيا المعلومات في البنك يخضعون لرقابة إدارة البنك لضمان الالتزام بإجراءات الحماية المطلوبة .	2.8571	.35187	7.7	0.00	3	مرتفعة
الدرجة الكلية		2.558	.578		0.00		مرتفعة

نلاحظ من الجدول السابق بأن مستوى الأهمية الإجمالي مرتفع حيث أنها في جميع الفقرات

الأهمية مرتفعة ، ما عدا الفقرة رقم (7) التي تنص على " أن لدى البنك سياسات ونظام حوافز

تسمح بمكافأة الموظف متميز الأداء " وبمتوسط حسابي قدره (2.1538) وبانحراف معياري قدره (93003). وبقيمة اختبار (2.2) حيث كانت الأهمية متوسطة . ولاحظنا بأن القيمة الاحتمالية Sig هي (0.00) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $a=0.10$ وبالتالي متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة والتي هي (1.5) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة ، كذلك الأمر في الفقرة رقم (10) التي تنص على " حدث سابقاً أن تم بشكل متعمد إدخال بيانات غير سليمة من قبل أحد الموظفين إلى قواعد بيانات البنك . " بمتوسط حسابي قدره (1.2967) وبانحراف معياري قدره (58679). نلاحظ أن مستوى الأهمية هنا ضعيف . بقيمة اختبار (2.1).

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة : بما أن المتوسط الحسابي للمجال 2.558 وبانحراف معياري 578. وبما أن قيمة sig أصغر من مستوى الدلالة a لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $a=0.10$ بناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية القائلة:

"تؤثر خبرة المدراء والموظفين تأثير في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في المصارف السورية"

(D) اختبار الفرضية الفرعية الرابعة : "تؤثر ثقافة الإدارة ومرونتها تأثير في تطبيق ضوابط

الرقابة الداخلية: وللتحقق من مدى صحة هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية والبيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها من نتائج التحليل :

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الفرعية الرابعة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	لدى مستخدمي تكنولوجيا المعلومات في البنك ، ولدى إدارييه الوعي الكافي لمسؤولياتهم ، ما يعزز إجراءات الرقابة الداخلية .	2.7473	.52901	4.9	0.00	7	مرتفعة
2	يتعامل موظفو البنك وإدارييه مع أنشطة الرقابة الداخلية باعتبارها جزء من واجباتهم اليومية	2.8352	.37309	7.2	0.00	3	مرتفعة
3	تلتزم الإدارة بتخصيص دائرة مستقلة لمعالجة البيانات الكترونياً في الهيكل التنظيمي للمصرف .	2.6813	.59403	4.3	0.00	8	مرتفعة
4	تقوم إدارة البنك بأعمال المراجعة الدورية لأساليب رقابة العمل المصرفي ورقابة المخاطر.	2.8571	.38214	7.1	0.00	2	مرتفعة
5	يتابع مجلس الإدارة عمل الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بتحديد ومراقبة الأخطار الناتجة عن	2.8681	.34022	8	0.00	1	مرتفعة

						مواضع خلل في الرقابة الداخلية .	
مرتفعة	1	0.00	7.3	.37145	2.8681	تركز الإدارة التنفيذية اهتمامها على ضمان التزام الأفراد بمعايير النزاهة وأخلاقيات العمل في التعاملات الداخلية والخارجية.	6
مرتفعة	4	0.00	6.6	.40055	2.8022	يتم مراجعة استراتيجيات العمل وسياساته بشكل دوري .	7
مرتفعة	6	0.00	6.1	.43052	2.7582	يتم مراجعة مدى ملاءمة استراتيجيات المصرف ، وحدود المخاطر المحيطة بعمله بشكل دوري .	8
مرتفعة	5	0.00	5.3	.49614	2.7692	تبنى البنك السياسات المناسبة لضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية ويراقب باستمرار مدى كفاءة وكفاية هذا النظام .	9
مرتفعة	6	0.00	4.8	.54448	2.7582	يعد البنك تقارير أداء للدوائر والأقسام والأفراد دوريا .	10
ضعيفة	12	0.00	1.9	.64772	1.3187	المستندات الحساسة المقرر إتلافها تسلم أحيانا إلى أشخاص غير موثوق	11

						بأمانتهم تجاه محتوى بياناتها .	
متوسطة	11	0.00	2	.94862	2.0110	يتم منح الموظفين إجازات إجبارية وبشكل دوري .	12
مرتفعة	10	0.00	2.7	.82970	2.4066	يفحص البنك مهنية الموظفين الجدد في البنك ، ومستوى تدريبهم .	13
مرتفعة	5	0.00	4.7	.55930	2.7692	تقيم إدارة البنك دورياً إجراءات الحماية ، وتدرس مدى فعاليتها في الظروف السائدة	14
مرتفعة	9	0.00	3.4	.68918	2.5055	تتبنى إدارة البنك إجراءات حماية جديدة ، وتعمل على تطبيقها دون النظر إلى تكلفتها	15
مرتفعة		0.00		.5402	2.59	الدرجة الكلية	

نلاحظ من الجدول السابق بأن مستوى الأهمية الإجمالي مرتفع حيث أنها في جميع الفقرات

الأهمية مرتفعة كذلك الأمر في الفقرة رقم (11) التي تنص على " المستندات الحساسة المقرر

إتلافها تسلم أحيانا إلى أشخاص غير موثوق بأمانتهم." بمتوسط حسابي قدره (1.3187)

وبانحراف معياري قدره (6477). نلاحظ أن مستوى الأهمية هنا ضعيف و بقيمة اختبار (1.9) .

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الرابعة : بما أن المتوسط الحسابي للمجال 2.59 وبانحراف

معياري 5402. وبما أن قيمة sig أصغر من مستوى الدلالة a لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة

إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.10$ بناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية القائلة:

تؤثر ثقافة الإدارة ومرونتها تأثيراً في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في المصارف السورية.

(E) اختبار الفرضية الفرعية الخامسة : "تؤثر مرونة النظام المحاسبي تأثيراً في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية "

وللتحقق من مدى صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة 1.5 والنتائج موضحة في الجدول (11):

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الفرعية الخامسة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	نظام الرقابة الداخلية الموجود معروف ومعتمد من لجان دولية وله القدرة على التكيف مع التغيرات .	2.5055	.68918	3.4	0.00	8	مرتفعة
2	تساهم إجراءات حل المشاكل المفاجئة سواءً ما يتعلق بالإبلاغ أو سرعة التدخل في تحسين	2.8132	.39192	6.8	0.00	2	مرتفعة

						إجراءات الرقابة الداخلية .	
مرتفعة	7	0.00	4.1	.58240	2.5495	تقوم الإدارة التنفيذية بعدم التقيد دائماً بمعايير ثابتة للرقابة وذلك من أجل تحسين إجراءات الرقابة الداخلية .	3
مرتفعة	6	0.00	4.2	.58970	2.6264	إجراءات الرقابة الداخلية مرنة وتؤدي إلى سير العمل بشكل جيد وعدم عرقلة العمل .	4
مرتفعة	4	0.00	5.2	.50201	2.7582	تشمل أنظمة الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الالكترونية	5
مرتفعة	5	0.00	3.8	.65856	2.6374	قدرة الرقابة الداخلية على تنمية الكفاية الانتاجية واكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب في نظام المعلومات المحاسبي بالمصرف .	6

7	يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني في الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية .	2.8791	.32779	8.3	0.00	1	مرتفعة
8	التكلفة المالية تعتبر عقبة أمام البنك لتبني وتطبيق مفهوم أنظمة الرقابة الداخلية	2.2308	.85735	2.4	0.00	10	متوسطة
9	صيانة الهيكل التنظيمي والتأكد من وضوح المسؤوليات وتفويض ومراقبة الصلاحيات بين الحين والآخر .	2.4505	.77837	3	0.00	9	مرتفعة
10	النظام المحاسبي المتبع في البنك خليط بين اليدوي والآلي .	1.5385	.86033	1.7	0.00	11	ضعيفة
11	يوفر النظام المصرفي سرعة عالية في الدخول إلى التطبيقات الالكترونية .	2.7692	.53907	4.9	0.00	3	مرتفعة
الدرجة الكلية		2.523	.5992		0.00		مرتفعة

نلاحظ من الجدول السابق بأن مستوى الأهمية مرتفع لجميع فقرات المجال ككل ، مع ملاحظة أن

الفقرة رقم (8) والتي تنص على " التكلفة المالية تعتبر عقبة أمام البنك لتبني وتطبيق مفهوم أنظمة

الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي (2.2308) بانحراف معياري (.85735) وبقيمة اختبار (2.4)

نلاحظ بأن مستوى أهميتها متوسط ، ولاحظنا بأن القيمة الاحتمالية Sig هي (0.00) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $a=0.10$.

ونلاحظ بأن الفقرة (10) التي تنص على " النظام المحاسبي المتبع في البنك خليط بين اليدوي والآلي . " بمتوسط حسابي قدره (1.5385) وبانحراف معياري قدره (0.86033) وبقيمة اختبار (1.7) نلاحظ بأن مستوى أهميتها ضعيف . ولاحظنا بأن القيمة الاحتمالية Sig هي (0.00) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $a=0.10$

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الخامسة : بما أن المتوسط الحسابي للمجال 2.523 وبانحراف معياري 5992. وبما أن قيمة sig أصغر من مستوى الدلالة a لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $a=0.10$ بناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية القائلة:

تؤثر مرونة النظام المحاسبي تأثير في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية

• ثانياً الفرضية الثانية : للعوامل الخارجية للمصارف السورية تأثير في التزامها بتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية :

(F) اختبار الفرضية الفرعية السادسة : " تؤثر هيكلية القطاع المصرفي في سورية تأثير في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية " : تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة 1.5 والنتائج موضحة في الجدول (12) .

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الفرعية السادسة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	يؤمن المصرف ضد إساءة الأمانة .	2.5055	.79406	3	0.00	10	مرتفعة
2	يلتزم المصرف بالسياسات والخطط والإجراءات الموضوعية من قبل مصرف سورية المركزي .	3.0000	.00000	4.6	0.00	1	مرتفعة
3	يوكب المصرف التطورات المتسارعة في البيئة التشريعية المتعلقة بالرقابة الداخلية .	2.7582	.56452	4.1	0.00	5	مرتفعة
4	هناك توصيف دقيق للووظائف يحدد بوضوح المواصفات المطلوبة في كل وظيفة .	2.7143	.61978	5.7	0.00	7	مرتفعة
5	هناك توصيف واضح للمهام يحدد صلاحيات كل فرد ومسؤولياته	2.8132	.46933	4.1	0.00	4	مرتفعة
6	يلزم مصرف سورية المركزي المصارف الخاضعة لإشرافه بمسؤولية كافة الموظفين عن الرقابة الداخلية في أفرع المصارف المختلفة	2.8571	.43644	6.2	0.00	3	مرتفعة

						.	
مرتفعة	2	0.00	9.7	.28474	2.9121	الإدارة العليا في البنك ملزمة بتطبيق معايير أمن المعلومات المتعلقة بالرقابة الداخلية .	7
مرتفعة	5	0.00	4.3	.60260	2.7582	يستفيد البنك من خبرة المصارف العالمية ، في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات .	8
مرتفعة	6	0.00	4.3	.59751	2.7253	للبنك خطط طوارئ لمواجهة أي مخاطر غير متوقعة .	9
مرتفعة	8	0.00	3.5	.69553	2.6154	هل يتم فرض تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية من قبل المصرف المركزي على المصارف السورية .	10
مرتفعة	9	0.00	3.2	.74928	2.5495	من واقع تجربتكم تعتبر بيئة العمل المصرفية في سورية مناسبة لتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية .	11
مرتفعة	11	0.00	3	.77900	2.4615	البيئة التشريعية وقوانينها الحالية ملائمة لتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية على الأعمال الالكترونية .	12

الدرجة الكلية	2.721	.549	0.00	مرتفعة
---------------	-------	------	------	--------

نلاحظ من الجدول السابق بأن مستوى الأهمية مرتفع لجميع فقرات المجال ككل . ولاحظنا بأن

القيمة الاحتمالية Sig هي (0.00) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة

. $\alpha=0.10$

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية السادسة : بما أن المتوسط الحسابي للمجال 2.721 وبانحراف

معياري 549. وبما أن قيمة sig أصغر من مستوى الدلالة α لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة

إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.10$ بناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية

القائلة:

تؤثر هيكلية القطاع المصرفي في سورية تأثير في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية .

(G) اختبار الفرضية الفرعية السابعة : "تؤثر مدى تقبل العملاء للتطورات التكنولوجية تأثير في

تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية "

وللتحقق من مدى صحة هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

والبيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها من نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول رقم

(13):

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الفرعية السابعة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	تدرك بيئة العمل المصرفي مخاطر الأعمال المصرفية	2.6044	.61245	4	0.00	2	مرتفعة

						الالكترونية ، وتتجاوزها وإيجاد الحلول المناسبة.	
مرتفعة	3	0.00	3.3	.70512	2.5055	يدرك عملاء البنك التعامل مع الإجراءات الالكترونية والنصوص القانونية المتعلقة بها لأعمال البنك	2
ضعيفة	4	0.00	1.9	.89702	1.8681	يخشى معظم عملاء البنك التعامل مع الوسائل التكنولوجية الجديدة .	3
مرتفعة	1	0.00	3.7	.66281	2.6154	عملاء البنك يثقون بالتكنولوجيا التي يستخدمها البنك ، وهم قادرون على تقبل الأخطاء الناتجة عن استخدامها .	4
		0.00		.719	2.39	الدرجة الكلية	

نلاحظ أن مستوى الأهمية لكل مرتفع ، مع ملاحظة أن مستوى الأهمية في الفقرة ذات الرقم (3)

ضعيف وهي تنص على " يخشى معظم عملاء البنك التعامل مع الوسائل التكنولوجية الجديدة."

بمتوسط حسابي قدره (1.8681) وبانحراف معياري (.89702) ، وبمقدار اختبار (1.9) عند

مستوى دلالة 0.00 . ولاحظنا بأن القيمة الاحتمالية Sig هي (0.00) لذلك تعتبر فقرات كل

المجال دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $a=0.10$.

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية السابعة : بما أن المتوسط الحسابي للمجال 2.39 وبانحراف

معياري 719. وبما أن قيمة sig أصغر من مستوى الدلالة a لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة

إحصائياً عند مستوى دلالة $a=0.10$ بناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية

القائلة:

يؤثر مدى تقبل العملاء للتطورات التكنولوجية تأثير في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية .

(H) اختبار الفرضية الفرعية الثامنة : " تؤثر عوامل بيئية مختلفة تأثير في تطبيق ضوابط

الرقابة الداخلية:

وللتحقق من مدى صحة هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

والبيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها من نتائج التحليل ، كما هو موضح في الجدول رقم

(14) :

جدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الفرعية الثامنة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	يتم التأمين ضد مخاطر الحرائق ومخاطر العوامل المؤثرة الأخرى ، سواء حدثت عن قصد أم بغير قصد .	2.8791	.38973	7	0.00	2	مرتفعة
2	يتم تحديد المخاطر بشكل واضح ثم تصنف البيانات في مجموعات حسب درجة سريتها .	2.9011	.36682	7.5	0.00	1	مرتفعة
3	يؤمن البنك ضد الكوارث الطبيعية .	2.6813	.63033	4	0.00	3	مرتفعة
4	توفير ضمانات معينة لدخول وخروج الأجهزة من وإلى المصرف .	2.6374	.64147	3.9	0.00	4	مرتفعة

مرتفعة	5	0.00	2.8			لا يتم الإعلان عن وجود الخروقات أو الحوادث الهامة في حال حدوثها خوفاً من خسارة العملاء الحاليين والمرتبين .	5
مرتفعة		0.00		.565	2.696	الدرجة الكلية	

نلاحظ من الجدول السابق بأن مستوى الأهمية مرتفع لجميع فقرات المجال ككل . ولاحظنا بأن

القيمة الاحتمالية Sig هي (0.00) لذلك تعتبر كافة فقرات المجال دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $a=0.10$.

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثامنة : بما أن المتوسط الحسابي للمجال 2.69 وبتحرف معياري 565. وبما أن قيمة sig أصغر من مستوى الدلالة a لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $a=0.10$ بناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية القائلة:

يؤثر العوامل الأخرى تأثير في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية .

نتيجة الفرضية الرئيسية الثانية : في جميع مجالات الفرضية الرئيسية الثانية لاحظنا بأن هناك دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $a=0.10$ فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة ، وبالتالي نقبل الفرضيات الآتية والتي تفر للعوامل الداخلية للمصارف السورية تأثير في التزامها بتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية بما فيها تأثير كل من (طبيعة البنك وتنظيمه ، البيئة الالكترونية المتبعة ، خبرة المدراء والموظفين ، ثقافة الإدارة ومرونتها ، مرونة النظام المحاسبي) .

وأيضاً للعوامل الخارجية للمصارف السورية تأثير في التزامها بتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية بما فيها تأثير كل من (هيكلية القطاع المصرفي ،مدى تقبل العملاء للتطورات التكنولوجية الجديدة ،عوامل البيئة الأخرى).

3_9 النتائج :

بعد إجراء التحليل الإحصائي المطلوب، واختبار الفرضيات، إضافة إلى ما تم عرضه في القسم النظري لهذه الدراسة، وللمقابلات التي تمت مع الموظفين، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1_ أوضحت الدراسة أن المصارف السورية تطبق ضوابط الرقابة الداخلية بدرجة غير كافية ، وذلك لتأثير بعض من العوامل المحيطة بالمصرف بتطبيقها ولكن كان هذا تأثير بشكل إيجابي مما يدعو للتفاؤل، حيث :

❖ تؤثر طبيعة البنك وتنظيمه في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في المصارف السورية، إلا أنه يمكن دخول بعض الأشخاص غير المصرح لهم بالدخول إلى أماكن تواجد الحواسيب، ولاحظنا بأغلب الأحيان لا يتم تكليف بعض الموظفين بعدة مهام متعارضة.

❖ تؤثر البيئة الالكترونية المتبعة في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في المصارف السورية، إلا أن كثير من البنوك لا تستخدم بعض التقنيات الحديثة لضمان أمن البنك عند دخول العملاء أو الموظفين إلى البنك بل يتم الدخول لأي شخص كان ودونما حتى تعريف بنفسه أو أخذ بطاقته الشخصية، وهذا إجراء هام يجب اتباعه وخاصة في ظل الظروف الأمنية الراهنة .

❖ خبرة المدراء والموظفين لا تؤثر على ضوابط الرقابة الداخلية في المصارف السورية حيث أنه ليس لديهم سياسات أو نظام حوافز تسمح بمكافأة متميزي الأداء، ولكن أيضا لا يتم إدخال بيانات خاطئة بشكل متعمد من قبل الموظفين.

❖ تؤثر ثقافة الإدارة ومرونتها على ضوابط الرقابة الداخلية في المصارف السورية ، حيث أنها تهتم بقضايا كثيرة ومن أهمها عدم إعطاء المستندات الحساسة المقرر إتلافها لأشخاص غير موثوق

بهم وذلك من أجل تلافي الاطلاع عليها ،كما أنه يظهر لنا أن البنوك تقوم بالتأكد من مهنية الموظفين الجدد وذلك بأغلبه في المصارف الخاصة.

❖ تؤثر مرونة النظام المحاسبي المتبع في البنك على ضوابط الرقابة الداخلية، حيث أنه يتم مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، ويتم صيانة الهيكل التنظيمي كل فترة والتأكد من وضوح المسؤوليات والاتجاه الآن لكل الشركات السورية وخاصة المصارف إلى اتباع الانظمة الالكترونية في عملها .

❖ تؤثر هيكلية القطاع المصرفي في سورية على ضوابط الرقابة الداخلية في المصارف السورية، حيث يتم التامين ضد إساءة الأمانة ،ويلزم المصرف المركزي البنوك الأخرى بتطبيق معايير الرقابة الداخلية ، وكذلك الأمر بافتتاح قسم للرقابة الداخلية في البنوك.

❖ يؤثر تقبل العملاء للتطورات التكنولوجية الجديدة على ضوابط الرقابة الداخلية في المصارف السورية، ولكن مع ملاحظة أن معظم عملاء البنك يخشون التعامل مع الوسائل التكنولوجية الجديدة.

❖ هنالك كثير من العوامل الأخرى التي لا تؤثر في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في المصارف السورية، مثل تامين البنك ضد كوارث الطبيعة على اعتبار أن منطقتنا خالية من هذه الكوارث.

2_ من خلال المقابلات مع المختصين تبين أن لدى إدارة المصرف القناعة بأن تطبيق ضوابط ضروري لضبط أداء المصرف في البيئة التقنية السائدة، حيث هيأت إدارة المصرف الظروف والشروط المناسبة لتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية إلى حد ما، حيث تعتبر الإدارة هذه المعايير هي الوسيلة لبلوغ اهداف البنك في زيادة الربح والتقليل قدر الإمكان من الوقت والتكلفة.

3_ تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في المصارف السورية أدى إلى تقبل أكثر لأداء المصرف وارتياح من قبل المتعاملين معه .

4_ هناك تحسن ملحوظ بأداء العمل المصرفي بعد تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في المصرف.

3_10 التوصيات :

1_ العمل على زيادة كفاءة العناصر المتعلقة بطبيعة العمل وتنظيمه وخاصة الانتباه أكثر من دخول أشخاص غير مصرح لهم الدخول إلى أماكن الحاسوب، كذلك الأمر وضع آليات تمنع دخول أي شخص إلى البنك إلا لعمل متعلق بالبنك، مع تسجيل دقيق ووضع كاميرات مراقبة مخفية أكثر على منافذ البنوك.

2_ الاهتمام أكثر بخبرة المدراء والموظفين، وخاصة من ناحية إقامة دورات تدريبية دائماً لهم لمواكبة التطورات التكنولوجية المتعلقة بالعمل، ومنح مكافآت تشجيعية للموظفين متميزي الأداء.

3_ العمل على تعزيز ثقافة الإدارة وخاصة من ناحية التأكيد على وجود خطة طوارئ في كل مصرف بحسب ظروفه تشمل كافة المخاطر التي من المحتمل التعرض لها ومراجعتها بشكل مستمر.

4_ الاهتمام أكثر بمرونة النظام المحاسبي، بحيث تتمتع عناصر الرقابة الداخلية بالمرونة والتغيير لمواكبة التطورات الحاصلة، ويجب ألا تقف التكلفة المالية عقبة أمام البنك لتبني وتطبيق مفهوم أنظمة الرقابة الداخلية الجديدة، ذلك لأن الفائدة من جراء تطبيقها ستكون أكثر من تكلفة تطبيقها.

5_ يجب عدم الخوف من الإعلان عن وجود خروقات أمنية أو أي حوادث خوفاً من خسارة عملاء للبنك، ذلك بأن الإعلان عنها سيعطي مصداقية لدى العملاء بأن البنك لا يخفي أي معلومات تتعلق بعمله.

6_ التوصيف الدقيق أكثر لوظائف دائرة الحاسوب وتحديد المهام والواجبات لكل شخص لتسهيل عمليات الفصل بين الوظائف المتعارضة بحيث يمكن تحديد المسؤولية عند وقوع الأخطاء.

7- قيام البنك بإجراء دراسات كثيرة حول استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأعمال المصرفية، لما لها تأثير في التعاملات المالية مع الغير، والمحاولة دائماً للاشتراك في المؤتمرات والندوات والدورات المتخصصة ومتابعة جميع المستجدات في مجال التكنولوجيا.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- 1_ أبا زيد، سارة (2017) : تقييم نظام الرقابة الداخلية في المصارف السورية الخاصة في ظل المعايير COSO ويازل ، رسالة ماجستير، جامعة دمشق ،سورية .
- 2_ أبو الرز، عفاف_دهمش ، نعيم (2005) : المؤتمر الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية لجامعة الزيتونة الأردنية تحت شعار (اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية)، الأردن .
- 3_ أبو عويضة، هاني سليمان، (2010) "إجراءات مراجعة نظم المعلومات المالية المؤتمتة"، دمشق ، دار الفكر .
- 4_ أبو كميل، سعيد محمد (2011) : تطوير ادوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيان المعدة إلكترونياً ، رسالة ماجستير ،القاهرة .
- 5_ أبو موسى ، أحمد (2004) : مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية ، الإدارة العامة ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، المجلد ٤٤ العدد الثالث .
- 6_ أحمد، وجدان علي (2010): دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، الجزائر .
- 7_ أرينز، الفين ولوبك،جيمس (2003) : المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة محمد الديسطي ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2003

8_ الاتحاد الدولي للمحاسبين، دليل الممارسات الجيدة(2011) : تقويم وتحسين الرقابة

الداخلية بالمنشآت ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، السعودية .

9_الاتحاد الدولي للمحاسبين، دليل الممارسات الجيدة (2013) : تقويم وتحسين الرقابة

الداخلية بالمنشآت ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، السعودية .

10_ الحارث، أسعد(2015) : دراسة واقع الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة في

المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية من وجهة نظر العاملين فيها ، مجلة جامعة تشرين

،سوريا.

11_الخيرو، إيمان (2013) : تحسين فاعلية الرقابة الداخلية وفق أنموذج COSO ،

مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية ، جامعة العراق ، المجلد 19 .

12_ الذنبيات ،علي(2010): تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، المكتبة الوطنية

للنشر ، الأردن .

13_الذنبيات ،علي عبد القادر،(2006) : تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية

والأنظمة والقوانين المحلية ، دار المناهج ، الطبعة الأولى، الأردن .

14_ الرمحي، زاهر (2005) :التدقيق المستند للمخاطر ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية

والمصرفية ، الأردن .

15_ الشانبي، محمد (2011): تكيف نظم الرقابة الداخلية مع استخدام تكنولوجيا المعلومات

،جامعة الشرق الأوسط .

- 16_ الشريف ، حرية (2006) : مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة .
- 17_ العلي، طالب(2007): تحديات مهنة المراجعة في ظل البيئة الحديثة للأعمال المصرفية الالكترونية ، دراسة في المصارف السورية ،رسالة ماجستير ، دمشق .
- 18_القاضي ،حسين ودحدوح، حسين وقريط، عصام(2008) : التدقيق الداخلي ، جامعة دمشق ، 2008
- 19_ المركز الاقتصادي السوري : القطاع المصرفي في سورية ، دمشق 2007
- 20_ المصري، تيسير - يوسف، العلي (2011) : نظم المعلومات المحاسبية ، جامعة دمشق سورية .
- 21_ النشرة الإحصائية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بخصوص عدد المصارف الخاصة والعامة لعام 2017 .
- 22_ الوقاد،سامي ووديان،لؤي :تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2010.
- 23_ تعليمات الرقابة المصرفية ، رقم 1 تاريخ 2003 - نظام قبول المراقبين المصرفيين الداخليين - مجلس النقد والتسليف - مصرف سورية المركزي.
- 24_ تعليمات الرقابة المصرفية ، رقم 2 تاريخ 2003 - النظام الأساسي للمراقبين المصرفيين الداخليين - مجلس النقد والتسليف _ مصرف سورية المركزي.

- 25_ جبر، رائد (2015): تطوير عملية الرقابة الداخلية الشرعية في المصارف الإسلامية بالاستفادة من مفهوم لجنة المؤسسة الرباعية COSO ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، المجلد 19 .
- 26_ جميل، علي توفيق (2014) : تحسين فاعلية الرقابة الداخلية في ظل اعتماد إطار إدارة مخاطر المشروع ، رسالة ماجستير ، النجف ،العراق.
- 27_ حمادة، رشا (2010) : أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،دمشق .
- 28_ خالد، مقدم ومايو،عبدالله (2016): نظام الرقابة الداخلية ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر .
- 29_ دهيرب، محمد سمير(2012) : تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة COSO اعتماد نموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية ومدى امكانية تطبيقه في القطاع العام ، جامعة المثنى ،السعودية.
- 30_ نياب، نائلة محمود (2010) : أثر عناصر الرقابة في جودة الخدمات المصرفية _ دراسة ميدانية على المصرف العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، الأردن .
- 31_ زيدان، إيهاب (2010) :مدى تطبيق معايير بازل على قطاع المصارف الخاصة ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق .

- 32_ شتا ، علي أحمد (2011): تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات
المعدة إلكترونياً ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ،مصر .
- 33_ علي عبدالله ذنبيات، ونوال الكفوس (2012): مدى التزام الشركات المساهمة العامة
الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية ، مجلة الدراسات للعلوم الإدارية ، المجلد 39، الأردن .
- 34_ علي،عبد الوهاب نصر وشحاتة ،شحاتة السيد (2003) :دراسة متقدمة في مراجعة
الحسابات وتكنولوجيا المعلومات ،الدار الجامعية الاسكندرية .
- 35_ عوض، تامر (2012) : العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية،
غزة، فلسطين .
- 36_ غيا، دانيا (2013) : دور المشتقات المالية كأدوات للتحوط التعاقدية تجاه المخاطر
المالية ومدى إمكانية تطبيقها في المصارف السورية ، رسالة ماجستير، دمشق .
- 37_ كنعان، علي (2000) :النظام النقدي والمصرفي السوري ، دار الرضا، دمشق .
- 38_ لطفي، أمين (2009): دراسات تطبيقية في المراجعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،
مصر .
- 39_ لظن، ابراهيم (2016) :مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر
وفق إطار COSO، دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة ، فلسطين .
- 40_ مشتهى، صبري (2015) : بعنوان تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في
الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO وأثر ذلك على أداء الشركة
وقيمتها ،مجلة جامعة الأزهر ،مجلد 17، فلسطين .

41-نصور،ريم (2015): أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية، رسالة دكتوراه، دمشق .

42_ نظمي، إيهاب والعزب،هاني (2012): تدقيق الحسابات الإطار النظري، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان .

43_ وزارة المالية (2007): النظام الداخلي للمصرف التجاري السوري ، دمشق . قرار رقم (155) .

ثانياً : المراجع الانكليزية :

1 _ Burns, Jennifer & Herrygers, Sandy,— **Integrated Framework. Deloitte**, 5 September, 2014.

2-COSO ,**Internal Control-Integrated Framework** ,Excutive Summary,aicpa.2013.

3-Della Torre, Neil: **The COSO Internal Control Cube can be as Daunting as Rubik’s Cube** , Governance Issues thNewsletter. ,2017.

4 _Ernst &Young, **the Future of Internal Audit is now**, 2012

5_Hollis:**The Effect of SOX Internal Control Deficiencies on Firm Risk**, 2008

6_ **The Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission ,internal control-integrated Framework** ,New York, 2015 .

7-Lands,CH –Harris, CH- and others :**Impact of the 2013 COSO framework** , Financial Executives Research Foundation, Inc ,2014

8_ Louis , Jennifer : **Applying the Latest COSO Internal Control Guidance in the Governments** , BLI Seminar , Maryland ,2016 .

9 _ Pauwels, E: **Change Governance Series-Making Sens of Regulation and Best Practices**, Copyright ©Serena Software, Inc, august , 2006.

ثالثاً : المواقع الإلكترونية :

1_ www.cbs-bank.sy.

2 _ www.syriasteps.com

3_ www.COSO.com

4_ WWW.auditandrisk.org.uk

الملاحق

قائمة الاستقصاء

يرجى وضع علامة أما الإجابة التي ترونها مناسبة :

القسم الأول بيانات عامة:

(a) المؤهل العلمي :

a. دكتوراه - ماجستير - بكالوريوس - دبلوم .

(b) التخصص :

a. محاسبة - علوم مالية ومصرفية - إدارة - تكنولوجيا معلومات .

(c) سنوات الخبرة :

a. أقل من ٥ سنوات - ٥ ← ١٠ - ١٠ ← ٢٠ - أكثر من عشرين .

(d) الوظيفة الحالية :

a. مدير - محاسب - موظف في قسم تكنولوجيا المعلومات .

(e) مدى المشاركة في اتخاذ قرارات البنك :

a. دائماً - غالباً - أحياناً - نادراً - لا أبداً .

(f) نوع المصرف :

a. عام - خاص .

(g) النظام المحاسبي في البنك :

a. يدوي - الكتروني - خليط .

(h) هل نظام البنك المحاسبي مربوط بشبكة الانترنت ويمكن تصميم صفحة خاصة للعميل

تحتوي على كل بياناته ولا يمكن لأحد سواه الدخول عليها :

a. نعم - لا .

القسم الثاني : ويتألف من عدة محاور:

المجموعة الأولى: لا تقوم المصارف السورية بتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في أنظمة معلوماتها المحاسبية الالكترونية:

رقم الفقرة	الفقرات	دائماً	أحياناً	لا يوجد
1	لدى إدارة المصرف القناعة بأن تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية ضروري لضبط أداء المصرف في البيئة التقنية السائدة			
2	هيأت إدارة المصرف الظروف والشروط المناسبة لتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية			
3	تعتبر إدارة المصرف ضوابط الرقابة الداخلية هو الوسيلة الأفضل لحماية الموجودات والملفات والمعلومات في المصرف من سوء الاستخدام			
4	تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية أدى إلى اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب في نظام المعلومات بالمصرف			
5	هناك تحسن بأداء العمل المصرفي بعد تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في المصرف			

المجموعة الثانية : العوامل المحيطة بالمصرف لها تأثير في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في

المصارف السورية :

لا يوجد	أحياناً	دائماً	طبيعة العمل وتنظيمه	
			يلتزم البنك قانونياً بالمحافظة على سرية البيانات للعميل .	6
			لم يحدث أن كشف البنك سرية معلومات أحد عملائه .	7
			يتم تغيير مواقع عمل المحاسبين وأمناء الصناديق بشكل دوري ضمن قسم عملهم .	8
			يمكن دخول الأشخاص غير المصرح لهم بالدخول إلى بعض أماكن تواجد الحواسيب .	9
			حدث أن تم تكليف بعض الموظفين بعدة مهام ، كانت متعارضة	10
			هناك ضوابط رقابية تستخدم في الحالات الطارئة تضمن عدم التوقف عن العمل أو التعرض للخسائر .	11
			نظام الرقابة المعمول به يحتوي على خطة طوارئ تضمن سير العمل وتقلل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الالكترونية .	12

13			يوفر نظام الرقابة الداخلية وصفاً وظيفياً يحدد الصلاحيات والواجبات ودرجة المعرفة والمهارة لأداء الأعمال بكفاءة وفاعلية كما تتطلبها مختلف الوظائف داخل المصرف
14			من خلال ضوابط الرقابة الداخلية نستطيع الحصول على معلومات داخلية وخارجية وتزويد الإدارة بالتقارير عن مدى تحقيقها للأهداف الموضوعية.
15			هناك مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات والمستندات يدوية أو الكترونية ، ودليل حسابات تضمن رقابة العمليات وتتبعها .
16			يتم دورياً تقييم أداء ضوابط الرقابة الداخلية لتحديد فاعليتها بشكل مناسب وتحديد حاجتها للتطوير والتحديث.
	لا يوجد	أحياناً	دائماً
			حول البيئة الالكترونية المتبعة
17			يسمح البنك لعملائه بإجراء المعاملات المالية من خلال العمليات المصرفية الالكترونية بتوفير ضمانات كافية .
18			يقدم البنك خدمات مصرفية عبر الانترنت .
19			يقدم البنك خدمات مصرفية عبر الهاتف .

20	الموقع الالكتروني للبنك يقدم معلومات مناسبة تسمح للعملاء المحتملين معرفة هوية البنك .			
21	تسهم الرقابة الداخلية في المصرف بأن يعمل كل موظف تحت رقابة مسؤول يشرف عليه ويقيم كفاءة أدائه داخل المصرف.			
22	يستخدم البنك بعض التقنيات الحديثة لضمان أمن البنك عند دخول العملاء أو الموظفين إلى البنك			
23	يوفر البنك لعملائه الحماية الكافية عند إجراء معاملاتهم المصرفية الالكترونية			
24	عند انتهاء يوم العمل يتم اغلاق جميع أجهزة الحاسوب في البنك، حتى يبدأ يوم العمل التالي ،ولا يحق لأحد تشغيلها خلال الفترة			
25	لا تتيح تقنيات تشغيل أجهزة الحواسيب استخدام البرامج التطبيقية الخاصة بالبنك ، خلال فترة إغلاقها.			
26	يتم الاحتفاظ ببيانات البنك في أماكن سرية .			
27	يتم إعداد نسخ احتياطية لبعض الملفات الهامة .			
28	يتم الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية في أماكن آمنة مختلفة .			
	حول خبرة المدراء والموظفين	دائماً	أحياناً	لا يوجد
29	تقرض عقوبات مشددة وراعدة من قبل الإدارة المسؤولة عن المصرف عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الأمانة والنزاهة في أداء المهام .			
30	وجود هيكل تنظيمي واضح وفعال يلاءم حجم وطبيعة أعمال البنك ، كما يوجد استقلال تنظيمي للإدارات المختلفة.			
31	لدى العاملين في الرقابة الداخلية التأهيل العلمي			

			والخبرة العملية الكافية .	
32			يوفر نظام الرقابة الداخلية وصفاً وظيفياً يحدد الصلاحيات والواجبات ودرجة المعرفة والمهارة لأداء الأعمال بكفاءة وفاعلية كما تتطلبها مختلف الوظائف داخل المصرف.	
33			تقوم إدارة البنك بإجراء دورات للأفراد والمعنيين لمواكبة التطورات التكنولوجية المفيدة والمتعلقة بالعمل المصرفي الإلكتروني .	
34			تتوفر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والجراءات المتعلقة بنظام الرقابة .	
35			لدى البنك سياسات ونظام حوافز تسمح بمكافأة الموظف متميز الأداء .	
36			إجراءات البنك الرقابية تضمن عدم قيام الموظف الواحد بمهام متعارضة .	
37			إجراءات البنك الرقابية تضمن عدم إدخال الأفراد بيانات غير سليمة إلى قواعد البيانات .	
38			حدث سابقاً أن تم بشكل متعمد إدخال بيانات غير سليمة من قبل أحد الموظفين إلى قواعد بيانات البنك .	
39			هناك فصل بين وظائف مشغل الأجهزة والتصريح بتنفيذ العمليات المالية وتعديل الملفات	
40			موظفو تكنولوجيا المعلومات في البنك يخضعون لرقابة إدارة البنك لضمان الالتزام بإجراءات الحماية المطلوبة .	
	دائماً	أحياناً	لا يوجد	حول ثقافة الإدارة ومرونتها
41			لدى مستخدمي تكنولوجيا المعلومات في البنك ،	

			ولدى إداريه الوعي الكافي لمسؤولياتهم ، ما يعزز إجراءات الرقابة الداخلية .	
42			يتعامل موظفو البنك وإداريوه مع أنشطة الرقابة الداخلية باعتبارها جزء من واجباتهم اليومية .	
43			تلتزم الإدارة بتخصيص دائرة مستقلة لمعالجة البيانات الكترونياً في الهيكل التنظيمي للمصرف .	
44			تقوم إدارة البنك بأعمال المراجعة الدورية لأساليب رقابة العمل المصرفي ورقابة المخاطر.	
45			يتابع مجلس الإدارة عمل الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بتحديد ومراقبة الأخطار الناتجة عن مواضع خلل في الرقابة الداخلية .	
46			تركز الإدارة التنفيذية اهتمامها على ضمان التزام الأفراد بمعايير النزاهة وأخلاقيات العمل في التعاملات الداخلية والخارجية.	
47			يتم مراجعة استراتيجيات العمل وسياساته بشكل دوري .	
48			يتم مراجعة مدى ملاءمة استراتيجيات المصرف ، وحدود المخاطر المحيطة بعمله بشكل دوري .	
49			تبنى البنك السياسات المناسبة لضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية ويراقب باستمرار مدى كفاءة وكفاية هذا النظام .	
50			يعد البنك تقارير أداء للدوائر والأقسام والأفراد دورياً .	
51			المستندات الحساسة المقرر إتلافها تسلم أحياناً	

			إلى أشخاص غير موثوق بأمانتهم تجاه محتوى بياناتها .	
52			يتم منح الموظفين إجازات إجبارية وبشكل دوري .	
53			يفحص البنك مهنية الموظفين الجدد في البنك ، ومستوى تدريبهم .	
54			تقيم إدارة البنك دورياً إجراءات الحماية ، وتدرس مدى فعاليتها في الظروف السائدة	
55			تتبنى إدارة البنك إجراءات حماية جديدة ، وتعمل على تطبيقها دون النظر إلى تكلفتها	
	لا يوجد	أحياناً	دائماً	حول مرونة النظام المحاسبي في البنك
56			نظام الرقابة الداخلية الموجود معروف ومعتمد من لجان دولية وله القدرة على التكيف مع التغيرات .	
57			تساهم إجراءات حل المشاكل المفاجئة سواء ما يتعلق بالإبلاغ أو سرعة التدخل في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية .	
58			تقوم الإدارة التنفيذية بعدم التقيد دائماً بمعايير ثابتة للرقابة وذلك من أجل تحسين إجراءات الرقابة الداخلية .	
59			إجراءات الرقابة الداخلية مرنة وتؤدي إلى سير العمل بشكل جيد وعدم عرقلة العمل .	
60			تشمل أنظمة الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الإلكترونية .	
61			قدرة الرقابة الداخلية على تنمية الكفاية الانتاجية واكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب في نظام	

			المعلومات المحاسبي بالمصرف .	
62			يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني في الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية .	
63			التكلفة المالية تعتبر عقبة أمام البنك لتبني وتطبيق مفهوم أنظمة الرقابة الداخلية	
64			صيانة الهيكل التنظيمي والتأكد من وضوح المسؤوليات وتفويض ومراقبة الصلاحيات بين الحين والآخر .	
65			النظام المحاسبي المتبع في البنك خليط بين اليدوي والآلي .	
66			يوفر النظام المصرفي سرعة عالية في الدخول إلى التطبيقات الالكترونية .	
	لا يوجد	أحياناً	دائماً	حول هيكلية القطاع المصرفي في سورية
67				يؤمن المصرف ضد إساءة الأمانة .
68				يلتزم المصرف بالسياسات والخطط والإجراءات الموضوعية من قبل مصرف سورية المركزي .
69				يواكب المصرف التطورات المتسارعة في البيئة التشريعية المتعلقة بالرقابة الداخلية .
70				هناك توصيف دقيق للوظائف يحدد بوضوح المواصفات المطلوبة في كل وظيفة .
71				هناك توصيف واضح للمهام يحدد صلاحيات كل فرد ومسؤولياته
72				يلزم مصرف سورية المركزي المصارف الخاضعة لإشرافه بمسؤولية كافة الموظفين عن الرقابة الداخلية في أفرع المصارف المختلفة .

73	الإدارة العليا في البنك ملزمة بتطبيق معايير أمن المعلومات المتعلقة بالرقابة الداخلية .			
74	يستفيد البنك من خبرة المصارف العالمية ، في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات .			
75	للبنك خطط طوارئ لمواجهة أي مخاطر غير متوقعة .			
76	هل يتم فرض تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية من قبل المصرف المركزي على المصارف السورية .			
77	من واقع تجربتكم تعتبر بيئة العمل المصرفية في سورية مناسبة لتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية .			
78	البيئة التشريعية وقوانينها الحالية ملائمة لتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية على الأعمال الالكترونية .			
	حول مدى تقبل العملاء للتطورات التكنولوجية الجديدة	دائماً	أحياناً	لا يوجد
79	تدرك بيئة العمل المصرفي مخاطر الأعمال المصرفية الالكترونية ، وتتجاوب مع متطلبات تجاوزها وإيجاد الحلول المناسبة لها .			
80	يدرك عملاء البنك التعامل مع الإجراءات الالكترونية والنصوص القانونية المتعلقة بها لأعمال المصرف			
81	يخشى معظم عملاء المصرف التعامل مع الوسائل التكنولوجية الجديدة .			
82	عملاء المصرف يثقون بالتكنولوجيا التي يستخدمها المصرف ، وهم قادرون على تقبل الأخطاء الناتجة عن استخدامها .			

لا يوجد	أحياناً	دائماً	حول عوامل بيئية أخرى	
			يتم التأمين ضد مخاطر الحرائق ومخاطر العوامل المؤثرة الأخرى ، سواء حدثت عن قصد أم بغير قصد .	83
			يتم تحديد المخاطر بشكل واضح ثم تصنف البيانات في مجموعات حسب درجة سريتها .	84
			يؤمن البنك ضد الكوارث الطبيعية .	85
			توفير ضمانات معينة لدخول وخروج الأجهزة من وإلى المصرف .	86
			لا يتم الإعلان عن وجود الخروقات أو الحوادث الهامة في حال حدوثها خوفاً من خسارة العملاء الحاليين والمرتقبين .	87

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة والدراسات السابقة

3-1 أهمية الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 منهجية البحث المتبعة في الدراسة

7-1 وسائل وأدوات الدراسة

1-1 المقدمة:

يتميز عالم الأعمال المعاصر بدرجة عالية من التعقيد والتشابك والتغير، خاصة في مجال الإقتصاد والمال والمحاسبة، وذلك نتيجة للتطورات التكنولوجية المتسارعة وثورة المعلومات والاتصالات. وبات من الضروري استخدام التكنولوجيا الحديثة لضمان بقاء واستمرارية منشأة الأعمال، ومنها منشآت القطاع المصرفي، خصوصاً في مجال تكنولوجيا المعلومات. لهذا اهتمت منظمات الأعمال ببناء نظم معلومات قادرة على إنتاج معلومات كافية وملائمة وتتمتع بالموثوقية، لتستخدم في دعم قرارات المنظمة التشغيلية والتكتيكية والإستراتيجية، ودعم قرارات أصحاب المصالح المادية مع المنشأة كالمالكين والدائنين والمتعاملين وغيرهم.

لضمان موثوقية المعلومات التي تنتجها النظم الالكترونية كان لا بد من تصميم ضوابط رقابية تكفل أداءً جيداً لهذه النظم. ورغم وجود هذه الضوابط فقد شهدت فترة الثمانينيات من القرن الماضي العديد من الإخفاقات في قطاع الأعمال وعدم الوفاء بالالتزامات، والتي كان مردّها بعضها إلى ضعف الإجراءات الرقابية. هذا الواقع دفع بالمنظمات المعنية إلى البحث عن قواعد وآليات لضبط الرقابة الداخلية في بيئة الأعمال الالكترونية فتأسست مفوضية "ترادواي tread way commission" برعاية مشتركة من خمس جمعيات رئيسية للمحاسبة المهنية والمعاهد ومقرها في الولايات المتحدة وهي: معهد المحاسبين الامريكيين (AICPA)، وجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)، ومعهد المديرين الماليين (FEI)، ومعهد المراجعين الداخليين (IIA)، وجمعية المحاسبين الوطنية (NAA).

شكلت المفوضية لجنة خاصة سميت "لجنة المنظمات الراعية" **"tread way"** (The *Committee of Sponsoring Organizations of the "Tread way Commission"*) المعروفة اختصاراً **COSO** .

وأصدرت مفوضية ترادواي مجموعة من التوصيات، كان العديد منها يتعلق بالرقابة الداخلية. أخيراً دُعيت الجمعيات للعمل معاً للتوصل إلى مفاهيم وتعاريف مشتركة عن الرقابة الداخلية التي تطورت على مر السنين، فأصدرت لجنة المنظمات الراعية (COSO) عام 1992 تقريراً بعنوان "الإطار الموحد للرقابة الداخلية" (أبو عويضة، 2010، ص161).

1-2 مشكلة الدراسة والدراسات السابقة:

مع اتساع قطاع المصارف، دفع التطور التكنولوجي الحاصل في سورية إلى التوجه نحو تقديم خدمات معاصرة تعتمد في معظمها على التبادل الإلكتروني للبيانات، سواءً في التعامل مع الزبائن أو في التعامل بين مكاتب المصارف نفسها، أو تعامل الفرع الرئيسي للمصرف مع فروعها في باقي المحافظات، وهذا ما أدى إلى زيادة المخاطر في الأعمال المصرفية. فكان لا بد من الاهتمام بالرقابة الداخلية وتعزيز قوة النظم الرقابية في بيئة الأعمال الإلكترونية.

تتمحور مشكلة الدراسة الأساسية في تحديد إلى أي مدى تطبق المصارف السورية ضوابط الرقابة الداخلية في أنظمة معلوماتها المحاسبية الإلكترونية، و حصر العوامل المؤثرة في تطبيق هذه الضوابط على أرض الواقع في بيئة المصارف السورية.

• الدراسات السابقة :

تشكل الدراسات السابقة المرجعية الأولى لتدعيم المشكلة البحثية، وهي تكشف موقع هذه الدراسة من الدراسات التي سبقتها. كما أنها تزود الباحث بمعارف أساسية ترتبط بجوانب المشكلة، لا بد منها لإنجاز البحث. من هنا كان لا بد من عرض الدراسات السابقة التي تم اختيار أحدثها وأكثرها أهمية من حيث نتائجها، في حين أهملت دراسات كانت أدواتها ونتائجها متواضعة.

أولاً: الدراسات العربية:

1 . دراسة (أبازيد، 2017) بعنوان " تقييم نظام الرقابة الداخلية في المصارف السورية

الخاصة في ظل معايير إطار COSO وبازل "

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع نظم الرقابة الداخلية في المصارف السورية الخاصة من حيث نقاط القوة والضعف، وإلى معرفة مدى توافر المكونات الأساسية لنظم الرقابة الداخلية في المصارف السورية المعتمدة متوافقة ومنسجمة مع ما حددته المعايير النازمة للعمل المصرفي وفق إطار COSO وبازل. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد على نتائج الاستبيان الذي تم تصميمه لهذا الهدف، حيث تم توزيع الاستبيان على المكلفين بالرقابة في المصارف السورية الخاصة. وكان من أهم نتائجها بأن الارتباط بين الأنشطة الرقابية والرقابة الداخلية كان الارتباط الأضعف بين مكونات الرقابة الخمسة ، وهو ما انعكس الإجراءات الرقابية الداخلية المتبعة داخل كل مصرف على حدى. على عكس ارتباط الرقابة الداخلية بتقييم المخاطر حيث كان

الارتباط قوي ، بسبب الزام المصارف لاتباع منهجية معينة ضمن منظومة من القرارات الرقابية الخاصة بالمخاطر التي قد تتعرض لها المصارف .

2. دراسة(مشتهى، 2015) بعنوان تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO وأثر ذلك على أداء الشركة وقيمتها، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO، وأثر ذلك على أداء الشركة وقيمتها، وتم تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بمدى تطبيق مكونات الرقابة الداخلية في عينة الدراسة المتمثلة في 40 شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين خلال عام 2013، كما تم استخدام اختبار One sample T-test وتحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression لاختبار الفرضيات.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات المساهمة العامة في فلسطين تتسجم مع إطار الرقابة الداخلية المتكامل COSO بدرجة مرتفعة.

3. دراسة (الخيرو، 2013) بعنوان تحسين فاعلية الرقابة الداخلية وفق أنموذج COSO ، هدف البحث الى تحسين فاعلية الرقابة الداخلية وفق أنموذج COSO وذلك من خلال التعرف على مدى توافر مكونات النظام وفق الأنموذج ومن ثم تحسين فاعلية كل مكون من خلال التركيز على مجالات التحسين في كل مكون، إذ أنه تم التطرق إلى أنموذج COSO وكيف يتم موائمته مع البيئة العراقية الحالية وذلك بإدخال بعض التحسينات على الانموذج منها بعض آليات حوكمة الشركات خاصة وأن مستلزمات تطبيقها متوافرة في القوانين والتشريعات العراقية

الحالية. ولقد تم جمع المعلومات الأولية من خلال استمارات استقصاء صممت خصيصاً لهذا البحث. وكان من أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها أن مستلزمات تشكيل لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والذين لديهم إلمام ومعرفة بأنشطة الوحدة من أهم الأدوات التي تسهم بشكل فعال في تحسين كفاءة الرقابة الداخلية وفعاليتها. وكذلك الأمر ضعف دور قسم التدقيق الداخلي في عملية تقويم الرقابة الداخلية وتقديم خدمات التأكيد فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وتقديم التوصيات بإجراء التحسينات سواء المتعلقة بالرقابة الداخلية أو بعمليات الوحدة ككل.

4. دراسة (ذنيبات وكفوس، 2012) بعنوان مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي ، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية الواردة من معيار التدقيق الدولي 315 ومدى تأثير ذلك على الأداء المالي لهذه الشركات. من خلال تحليل الدراسة تبين أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تقوم بتطبيق جميع مقومات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق رقم 315 وبينت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة تبين مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية بمقومات الرقابة الداخلية وبين الأداء المالي مقاساً بنسب العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، والعائد على المبيعات كل على حدة، بينما توجد علاقة بين مدى التزام الشركات بمقومات الرقابة الداخلية وبين الأداء المالي مقاساً بنسبة مجمل الربح، كما بينت النتائج وجود تأثير لحجم الشركة على مدى توافر مقومات الرقابة الداخلية وبين الأداء المالي مقاساً بنسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق

المساهمين والعائد على المبيعات كل على حدة، في حين لم تظهر النتائج وجود تأثير لحجم الشركة على العلاقة بين مدى توافر مقومات الرقابة الداخلية وبين الأداء المالي للشركات .

5. دراسة (ذياب، 2010) بعنوان أثر عناصر الرقابة الداخلية في جودة الخدمات المصرفية

دراسة ميدانية على المصرف العربي، تمت الدراسة في المملكة الأردنية الهاشمية وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح طبيعة العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية الخمسة: (بيئة الرقابة، أنظمة المعلومات، عملية تقدير المخاطر، إجراءات وأنشطة الرقابة، ومتابعة أساليب الرقابة) وبين أبعاد جودة الخدمة: (العناصر الملموسة، الاعتمادية، سرعة الاستجابة، الثقة في التعامل) (الأمان) والاهتمام في المصرف العربي في المملكة الأردنية ، وتشخيص جوانب الضعف والقوة في عناصر الرقابة الداخلية في المصرف العربي . وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة ، تم اختيار عينة من مديري ومسؤولي الرقابة ، ورؤساء الأقسام في المصرف العربي من خلال إدارته العامة ، وفروعه الممتدة في كافة مناطق المملكة والذين يعملون في هذا المجال ، وقد بلغ عدد أفراد العينة 75 فرداً ، وتم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات ، ومن خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون ، والانحدار الخطي البسيط تم اختبار فرضيات الدراسة . وقد كان من أهم نتائجها : أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الرقابة الداخلية المتمثلة ببيئة الرقابة ، وأنظمة المعلومات والاتصالات وتحليل المخاطر ، وأنظمة الرقابة وإجراءات المتابعة والإشراف وبين أبعاد جودة الخدمة.

6. دراسة (دهيرب، 2010) بعنوان "تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة

(COSO) اعتماد أنموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية، ومدى تطبيقه في المؤسسات

الخدمية والإنتاجية العاملة في القطاع العام " هدفت الدراسة إلى معرفة المفاهيم الحديثة لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وترسيخ الإطار العام لأنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة (COSO)، وتحديد القواعد الرئيسية لهذا المفهوم، وأنواع الضوابط الرقابية ضمن نظام الرقابة الداخلي وعرض نموذج تطبيقي للتقييم الذاتي للمخاطر الرقابية سواء كانت داخلية أم خارجية، لبلوغ أهداف الدراسة تم انتهاج طريقتين بالبحث في جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالبحث، فقد تم الاعتماد في الجانب النظري على الأدبيات ذات العلاقة بالموضوع، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد على نتائج استمارة استبيان وزعت لهذا الأساس. وتوصل البحث إلى أن عملية تدريب موظفي أقسام الرقابة الداخلية في جميع المؤسسات والدوائر بخصوص مدى تطبيق أسلوب التقييم الذاتي الرقابية يؤدي ذلك إلى التطبيق الصحيح للأسلوب وبالتالي إلى تعزيز وتقويم عمل المؤسسة ويزيد من مهارة وقدرة وتحسين أداء تلك الأقسام، حيث أنه عدم قيام أغلب المؤسسات العاملة في القطاع العام بتقدير وقياس المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات وبالتالي عدم اعتمادها لنموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية كوسيلة لتقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية :

1. دراسة (LANDES AND OTHERS، 2014) بعنوان تحديث الإطار العام ل

COSO بنظر القائمين عليه في عام 2013 :

هدفت الدراسة إلى بيان إطار عمل COSO في عام 2013 والتغييرات التي قد حصلت له منذ عام 1992 أي خلال السنوات العشرين السابقة للتاريخ، منذ تأسيسه والأعمال التجارية

والتشغيل التي تغيرت وتأثرت به بشكل كبير، حيث أنها أصبحت معقدة وذلك لأن أنظمتها الإلكترونية، وبنفس الوقت أصبحت أكثر مصداقية وشفافية في بيان نتائج أعمالها.

استخدمت الدراسة المقابلات مع عدد من الخبراء في مجال الرقابة الداخلية الإلكترونية، وفي كبرى شركات التدقيق الأمريكية، وقارنت بين الأعمال منذ عشرين عام وحتى عام 2013 وما حصل من تغيرات على تطبيق **coso** ، فمثلاً بحسب وجهة نظر **Landes** (عضو مجلس إدارة **COSO**) و **Jeffrey** وهو شريك في شركة **Baker Tilly** أن الهدف من المجلس كان توضيح ما تحتاج الشركة إليه للقيام من أجل الحصول على نظام فعال للرقابة الداخلية، كما يضيف بأنه قد تم السعي إلى رفع ما هو ضمني من المبادئ لأن تكون صريحة وواضحة للجميع، فقد كان غامض جداً ويحتاج إلى توضيح من قبل المختصين، أما الآن فهو أكثر وضوحاً وخصوصاً لغير أهل الاختصاص.

وأشارت النتائج إلى أن الإطار الجديد لـ **coso** سيوفر فوائد عديدة من حيث تحسين الضوابط الداخلية الإلكترونية، حيث أن الإطار الجديد لم يكن له أثر كبير على الشركات التي لديها بالفعل نظام قوي للرقابة الداخلية، حيث أن الثغرات تأتي من كيفية توثيق العمليات الجارية، ذلك أنها تحولت من المستندية إلى الإلكترونية.

2. دراسة (Louis، 2016) بعنوان تطبيق أحدث دليل للرقابة الداخلية COSO في الحكومات في ولاية ماريلاند الأمريكية :

هدفت الدراسة إلى وصف للرقابة الداخلية بشكل عام وفق مفهوم **COSO**، وتم شرح كيف ساعد إطار **COSO** إدارة المخاطر بشكل صحيح، وذلك للتقليل من المخاطر المحتملة

والمتوقع حدوثها، وذلك من خلال الاحتياط بشكل صحيح لها، كما ناقشت هذه الدراسة كيفية تطبيق إطار COSO في البيئة الحكومية في ولاية ماريلاند الأمريكية. حيث بينت الدراسة بأن COSO مرّن وقابل للتكيف مع أي نوع من المنشآت حيث أنه ينطبق على الجميع، وكذلك الأمر موثوق من قبل القائمين عليه والمستفيدين كذلك، وخلصت الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية الفعالة تحتوي 5 مكونات ولها 17 مبدأً ويجب تصميمها وتشغيلها بشكل فعال من أجل إما القضاء على المخاطر بشكل نهائي أو التقليل منها إلى مستوى مقبول، وكذلك الأمر اعتماد مبادئ COSO في البيئة الحكومية وذلك بالإشراف الفعال على الموارد العامة، حيث أن COSO يمكن اعتماده من قبل الدولة أو المنشآت الخاصة أو حتى القطاع المشترك.

3. دراسة (Hollis، 2008) تأثير أوجه قصور الرقابة الداخلية في SOX على مخاطر

الشركة:

هدفت الدراسة إلى تناول مدى الفائدة التي تعود على الشركات الأمريكية من الالتزام بأحكام قانون ساربنز أوكسلي فيما يتعلق بالأساليب الخاصة بالرقابة الداخلية حيث أن ذلك يعمل على تخفيض مخاطر المراجعة سواء الداخلية أو الخارجية للمحافظة على التركيبة الهيكلية لرأس المال وحقوق المساهمين والسعي وراء عدم تعرض أسهم الشركة للاهتزاز في السوق المالي، كما قامت الدراسة بإجراء اختبار لتقييم أساليب الرقابة الداخلية المطبقة وفق هذا القانون للكشف عن مواطن القصور فيها، وتوصلت الدراسة إلى أن الأساليب الهيكلية للرقابة الداخلية وفق قانون ساربنز أوكسلي تؤثر على قوة أسهم الشركة بالإيجاب وتخفض خطر تكلفة رأس المال.

أوجه اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات مختلفة من الرقابة الداخلية في المصارف ذات أنظمة التشغيل الإلكترونية. بعضها اهتم بمعرفة دور الرقابة الداخلية في إمكانية تحسين أداء المصارف، وبعضها هدف إلى معرفة المفاهيم الحديثة لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وترسيخ الإطار العام لأنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة (COSO) وتحديد القواعد الرئيسية لهذا المفهوم. علاوة على ذلك فإن معظم هذه الدراسات أعدت خارج سورية، في بيئات مختلفة عن بيئة عمل المصارف السورية، باستثناء دراسة واحدة جديدة.

وعليه فإن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تختص ببيئة المصارف السورية لمعرفة مدى تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية من قبل المصارف العاملة في سوريا سواء من القطاع الخاص أو من القطاع العام.

1-3 أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في أن الإضافة المعرفية فيه تتمثل في وصفه لواقع تطبيق المصارف السورية بضوابط الرقابة الداخلية وبيان له لدواعي هذا القدر من التطبيق. هذه المعرفة يمكن أن تلفت انتباه الجهات المعنية بالعمل المصرفي في سورية إلى ضرورة التوجه نحو الالتزام الأوسع والأعمق بتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية نظراً لجودها في إحكام الرقابة في الأنظمة الإلكترونية. وتزداد أهمية البحث من كونه بحثاً من شأنه أن يقدم حلولاً مناسبة لتجاوز عقبات تطبيق هذه الضوابط أو التقليل منها قدر الإمكان، الأمر الذي من شأنه زيادة ثقة المتعاملين

والتقليل من خسائرهم وخسائر المصارف السورية، وبالتالي الرقي بمستوى أداء أنظمة معلوماتها إلى مستوى البنوك العالمية ، ورفع مستوى المنافسة معها .

1-4 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: إلى معرفة مدى تطبيق المصارف السورية لضوابط الرقابة الداخلية في أنظمة معلوماتها المحاسبية الإلكترونية .

ثانياً: حصر العوامل والظروف المؤثرة في تطبيق هذه الضوابط على أرض الواقع في بيئة المصارف السورية، وتتحصر هذه العوامل في مجموعتين:

- **العوامل الداخلية:** مثل طبيعة العمل، تنظيم العمل، مستوى البيئة الإلكترونية للبنك، خبرة المدراء والإداريين والموظفين المعنيين، ثقافة الإدارة ومدى المرونة التي تتمتع بها لمواكبة التطورات التكنولوجية.
- **العوامل الخارجية:** مثل هيكلية القطاع المصرفي في سوريا بشكل عام، مدى تقبل العملاء للتطورات التكنولوجية، عوامل بيئية أخرى (كالتشريعات، القوانين الصادرة عن الحكومة السورية).

1-5 فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة لبلوغ أهدافها تم صياغة فرضيتين اثنتين رئيسيتين:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا تقوم المصارف السورية بتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في أنظمة معلوماتها المحاسبية الإلكترونية .

الفرضية الرئيسية الثانية: للعوامل المحيطة بالمصارف السورية تأثير في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية على أرض الواقع في بيئة المصارف السورية، ويتفرع منها فرضيتان فرعيتين:

1_الفرضية الفرعية الأولى: للعوامل الداخلية للمصارف السورية تأثير في التزامها بتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية، ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

- تؤثر طبيعة البنك وتنظيمه في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية.
- تؤثر البيئة الالكترونية المتبعة للبنك في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية.
- تؤثر خبرة المدراء والموظفين في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية.
- تؤثر ثقافة الإدارة ومرونتها في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية.
- تؤثر مرونة النظام المحاسبي في البنك في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية.

2_ الفرضية الفرعية الثانية: للعوامل الخارجية للمصارف السورية تأثير في التزامها بتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية:

يتفرع من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

- تؤثر هيكلية القطاع المصرفي في سوريا في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية.
- يؤثر مدى تقبل العملاء للتطورات التكنولوجية في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية.
- تؤثر عوامل بيئية مختلفة (كالتشريعات، القوانين الصادرة من الحكومة السورية) في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية.

1-6 منهجية البحث المتبعة في الدراسة:

للتحقق من فرضيات البحث تم تخطيط العمل بحيث يتم انجازه وفق المراحل والخطوات التالية التي تتسجم مع هدف وطبيعة المشكلة البحثية، فالبحث هنا هو بحث وصفي من حيث الهدف وتحليلي

من حيث الأداة المستخدمة في الوصف. فهو يحاول توصيف واقع تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية في المصارف السورية وتحليل العوامل المؤثرة في استخدامها .

1-7 وسائل وأدوات الدراسة:

للتمكن من انجاز البحث تم تحديد الأدوات التالية لاستخدامها في جمع المعارف والمعلومات:

1_ الكتب العلمية ذات العلاقة، والأبحاث والدوريات المنشورة في المجالات العلمية وذلك حول معايير الرقابة الداخلية ووثائق عن المصارف التي يمكن الاطلاع عليها ، والقوانين والتشريعات النازمة لعملها.

2_ المقابلة المباشرة مع المختصين من إداريين وموظفين.

3_ قائمة استقصاء لجمع البيانات من القائمين على عمل المصارف.

4_ البرامج والأدوات الإحصائية المناسبة.

الفصل الثاني

طبيعة وأهمية الرقابة الداخلية

2_1 المقدمة

2-2 مفهوم الرقابة الداخلية وتعريفها

2-3 أهمية الرقابة الداخلية في ظل البيئة الالكترونية

2-4 أهداف الرقابة الداخلية في ظل البيئة الالكترونية

2-5 العوامل التي ساعدت على الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية

2-6 أقسام الرقابة الداخلية

2-7 نظام الرقابة الداخلية حسب إطار COSO

2-7-1 ظروف صدور تقرير COSO

2-7-2 أنواع الرقابة الداخلية وفق إطار COSO

2-7-3 مكونات الرقابة الداخلية وفق إطار COSO

2-7-3-1 بيئة الرقابة

2-7-3-2 تقييم المخاطر

2-7-3 أنشطة الرقابة

2-7-3-4 الاتصالات والمعلومات

2-7-3-5 المراقبة

2-7-4 علاقة مكونات الرقابة الداخلية بأهدافها

2-7-5 أنواع ضوابط الرقابة الداخلية في بيئة الأعمال الالكترونية

2-7-5-1 الضوابط الرقابية على التطبيقات

2-7-5-2 الضوابط الرقابية العامة

2-8-8 ضرورات اهتمام المصارف السورية بتطبيق معايير COSO

2-8-1 القطاع المصرفي في سورية.

2-8-2 دور المصارف وأهميتها في الاقتصاد السوري.

2-8-3 خصائص البيئة المصرفية الالكترونية.

2-8-4 الرقابة الداخلية في المصارف السورية عامة

1-2 المقدمة:

تطور مفهوم الرقابة الداخلية تطوراً كبيراً نتيجة لتطور حجم المشروعات الاقتصادية وزيادة الإهتمام بنظام الرقابة الداخلية لضمان تحقيق الأهداف العامة للمنشأة في النهاية، بالإضافة إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام موارد وأصول المنشأة، وتعتبر الرقابة الداخلية بمثابة وظيفة دائمة وعملية ذاتية مستمرة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط الإنساني من حيث اعتبارها نظاماً لضبط الأداء (عوض، 2012، ص 20).

فالرقابة الداخلية لم تعد مجرد وسائل تكفل المحافظة على النقدية، وإنما تطورت لتصبح مجموعة من العناصر والمكونات المترابطة التي تضعها الإدارة العليا لضمان تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية. وقد جاء هذا التطور في مفاهيم الرقابة الداخلية بوصفها نتيجة طبيعية لعوامل وظروف عديدة، لعل من أبرزها التوسع المضطرد في حجم الوحدات الاقتصادية وأهدافها التي أصبحت أكثر تعقيداً وشمولية وتفصيلاً، فضلاً عن كونها تمثل الأساس لعمل مراقبي الحسابات لعدم تناسب قيامهم بعملية المراجعة بشكل تفصيلي لجميع عمليات الوحدة الاقتصادية (أبو كميل، 2011، ص 35).

2-2 مفهوم الرقابة الداخلية وتعريفها:

تعددت المفاهيم التي تناولت موضوع الرقابة الداخلية بتعدد مراحل التطور التي مرت بها فقد عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين (AICPA) نظام الرقابة الداخلية على أنه الخطة التنظيمية والمقاييس الأخرى والإجراءات التي تضعها الوحدة لحماية أصولها، وضبط الدقة المحاسبية، والارتقاء بالكفاءة الانتاجية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية المحددة مقدماً (جميل، 2014، ص 22).

وقد عرف معيار التدقيق الدولي رقم 315 الرقابة الداخلية بأنها "عملية مصممة ومتأثرة بالإدارة وبكل أولئك المعنيين بإدارة المنشأة والتي من خلالها يمكن الحصول على تأكيد معقول بأن الأهداف المتمثلة بتحقيق مصداقية البيانات المالية، وتحقيق كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية وكفاءتها والامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة، والرقابة الداخلية يتم تصميمها وتنفيذها لتناول مخاطر العمل المحددة التي تهدد تحقيق أي من هذه الأهداف" (القاضي وآخرون ، 2008، ص66).

وقد أصدر مجمع المحاسبين الأمريكي نشرة خاصة بالرقابة الداخلية، أشار فيها إلى أن الرقابة الداخلية تتضمن خطة التنظيم وكل ما يرتبط بها من الوسائل والمقاييس التي تستخدم في المنشأة، بقصد حماية الأصول وضمان الدقة الحسابية للبيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها، كما تهدف إلى الارتقاء بالكفاءة الانتاجية وتشجيع السير حسب السياسات الإدارية المرسومة وتوفير المعلومات الملائمة للتخطيط واتخاذ القرارات. (الوقاد ووديان، 2010، ص170)

وقد عرف المصري ويوسف الرقابة الداخلية على أنها "مجموعة من الإجراءات والوسائل والضوابط التي ترسمها الإدارة بهدف حماية موارد المشروع وتنميتها" (المصري ويوسف، 2011، ص396).

ولضمان موثوقية المعلومات التي تنتجها النظم الالكترونية كان لا بد من تصميم ضوابط رقابية تكفل أداءً جيداً لهذه النظم. ورغم وجود هذه الضوابط فقد شهدت فترة الثمانينيات من القرن الماضي العديد من الإخفاقات في قطاع الأعمال وعدم الوفاء بالالتزامات، والتي كان مردّها بعضاً إلى ضعف الإجراءات الرقابية. هذا الواقع دفع بالمنظمات المعنية إلى البحث عن قواعد وآليات لضبط الرقابة الداخلية، فتأسست مفوضية "تراد واي" (tread way commission) "برعاية مشتركة من خمس جهات رئيسية للمحاسبة المهنية ومقرها في الولايات المتحدة وهي: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)، معهد المديرين التنفيذيين الماليين (FEI)، معهد المدققين الداخليين (IIA)،

وجمعية المحاسبين الوطنية (NAA). فمع تعدد تعاريف الرقابة الداخلية يبقى تعريف (COSO) للرقابة الداخلية هو الأكثر شمولاً ، حيث قامت لجنة رعاية المنظمات (COSO) بتعريف الرقابة الداخلية "على أنها آلية يصممها وينفذها ويحافظ عليها المكلفون بالحوكمة، والإدارة وموظفون آخرون، لتوفير تأكيد معقول عن تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية التقرير المالي، وكفاءة وفعالية العمليات، والالتزام بالأنظمة واللوائح المعمول بها" (COSO,2013,P2).

2-3 أهمية الرقابة الداخلية في ظل البيئة الالكترونية:

تتبع أهمية الرقابة الداخلية من أهمية تحقيق الأهداف المخططة وفي تحديد نقاط الضعف في النظام، وتبرز هذه الأهمية من خلال الأهداف والخطط التي يعمل الأفراد على تحقيقها في ظروف مختلفة وبأدوات ومناطق مختلفة وفي أوقات مختلفة، لذلك من المحتمل ألا تتشابه الأمور التي يتم فيها أداء العمل، ومعنى ذلك أن هناك احتمالات لظهور الانحرافات، وبعض هذه الانحرافات قد يكون خطيراً والبعض أقل خطورة، ودرجة الخطورة في الواقع تحددها درجة الانحراف عن المعايير المخططة، هذا ولا تقف أهمية الرقابة الداخلية على ما تؤديه من اكتشاف الأخطاء والعمل على تصحيحها ومحاولة منعها قبل وقوعها، لكنها أيضاً تلقي الضوء على الإيجابيات داخل المنشآت عن طريق اكتشاف الكفاءات الإدارية والتشغيلية وذلك من خلال تقييم الأداء للعاملين داخل المنشأة، وبالتالي تقدير المجتهدين من خلال الحوافز المادية والمعنوية، مما يدفعهم إلى زيادة الانتماء، والالتقان في العمل وذلك للوصول إلى الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة (أبا زيد ،2017،ص18-17).

2-4 أهداف الرقابة الداخلية في ظل البيئة الالكترونية:

إن أهداف الرقابة الداخلية لم تتأثر بالتطور الحاصل في البيئة الالكترونية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات، بل التي تأثرت الإجراءات التي يجب على مراجع الحسابات أن يلتزم بها للتحقق من فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وتتبع أهداف الرقابة الداخلية من النتائج المراد تحقيقها من خلال إجراءات الرقابة في نشاط معين (العلي، 2007، ص36)، وتعد الرقابة الداخلية صمام الأمان لعمل الإدارة في كافة النواحي فهناك العديد من الأهداف للرقابة الداخلية منها (خالد، 2016، ص17-16):

A. رفع مستوى الكفاءة الانتاجية وحماية الأصول: يعتبر هذا الهدف التقليدي للرقابة الداخلية، سواء كان النظام المحاسبي المعمول به الكتروني أو عادي، فهو مرتبط بالحفاظ على الثروة المتمثلة في حجم الأصول المسيطر عليها والتي هي تحت تصرف الإدارة، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال وضع إجراءات تحافظ على الملكية وتمنع من نقلها أو التنازل عليها بطريقة غير شرعية أو تضر بمصلحة المساهمين.

B. استغلال الموارد بكفاءة: إن حماية الأصول دون استغلالها بكفاءة وفعالية لا يحقق للمساهمين قيمة مضافة، فباعتبار أن المؤسسة مجموعة من الموارد الطبيعية والمادية والبشرية ينبغي استغلالها بطريقة مثلى من خلال توفير إجراءات وقواعد تهدف للاستفادة من هذه الموارد بالكمية والوقت المناسبين.

C. الالتزام بالتشريعات والقوانين: إن عدم الالتزام المؤسسة بالقوانين قد يشكل تهديد لبقاء المؤسسة، من جهة أخرى إن تسيير الأعمال والمهام داخل المؤسسات يعتمد بشكل أساسي على إصدار التعليمات والقواعد والتي ينبغي الالتزام بها وتطبيقها كما ينبغي أن تكون التعليمات والقواعد سليمة وقابلة للتطبيق بأقل التكلفة، لهذا الغرض يسعى نظام الرقابة الداخلية للتقليل من مخاطر القوانين وسوء تطبيق التعليمات مما يؤثر على استغلال الموارد وحماية الأصول.

D. توفير معلومات وتقارير مالية ذات مصداقية: تعتبر عملية إصدار التقارير في المؤسسة عملية مستمرة وهذا باختلاف أنواع ودورية هذه التقارير والغرض منها، حيث أن توفيرها في الوقت المناسب وبالمحتوى المعلوماتي المطلوب عامل مهم من أجل استمرار المؤسسة وعلى هذا الأساس يعمل نظام الرقابة الداخلية على توفير تقارير لمختلف المستويات الإدارية وحول مختلف الأنشطة والأحداث في المؤسسة، وهذا من أجل الاستفادة منها في تحقيق أهداف المؤسسة.

إن بلوغ هذه الأهداف وترجمتها على أرض الواقع يوجب على الإدارة استخدام وسائل وأساليب رقابية، ورسم إجراءات رقابية تكون أكثر التصاقاً بخطوات ومراحل إنجاز الأعمال في المشروع. هذه الأساليب والوسائل والإجراءات لا يمكن تحديدها ورسمها بعيداً عن الأهداف المذكورة، إذ أن تحقيق كل هدف يحتاج إلى إجراءات خاصة به.

وترى (COSO، 2013، P3) أن الأهداف يمكن أن تنقسم في ثلاث فئات التي تسمح للمنظمات بالتركيز على جوانب مختلفة من الرقابة الداخلية وهي:

❖ **أهداف العمليات:** وهذه تتعلق بالكفاءة والفعالية بما في ذلك أهداف الأداء التشغيلي والمالي وحماية الأصول من الخسارة.

❖ **أهداف التقارير:** تتعلق بالأمور المالية الداخلية والخارجية والتقارير غير المالية وتشمل الموثوقية والتوقيت والشفافية.

❖ **أهداف الالتزام:** وتتعلق بالنقيد بالقوانين والأنظمة التي تخضع لها المنشأة.

هذا وهناك عدة جهات تتولى مسؤولية متابعة الرقابة الداخلية كما جاء في لجنة COSO

أهمها (COSO، 1992، 5-4p):

- **الإدارة التنفيذية:** يعتبر المدير التنفيذي المسؤول الأول بصفة نهائية عن الرقابة الداخلية، ويتحمل مسؤولية النظام، فهو أكثر من أي شخص آخر يضع "الرؤية القيادية" التي تؤثر على الأمانة والأخلاق والعوامل الأخرى المتعلقة بإيجابية البيئة الرقابية. وفي المنشأة الكبيرة يقوم المدير التنفيذي الأول بهذا الواجب عبر توفير القيادة والتوجيه إلى كبار المديرين ومراجعة الطريقة التي يقومون فيها بمراقبة المشروع. يقوم كبار المديرين بدورهم بتفويض السلطة لإنشاء سياسات وإجراءات محاسبية محددة إلى الأفراد المسؤولين عن وظائف الوحدة، هذا في إطار تسلسل المسؤولية، فإن أي مدير يكون في الواقع الأمر مديراً تنفيذياً أولاً للمنشأة التي يشرف عليها ثم المديرين الذين يتبعونه حسب الهيكل التنظيمي للمنشأة، حيث تقع مسؤوليتهم الرقابية كل حسب اختصاصه.
- **مجلس الإدارة:** تعتبر الإدارة التنفيذية مسؤولة أمام مجلس الإدارة الذي يوفر القيادة والإرشاد والإشراف، وأعضاء مجلس الإدارة الفاعلون هم من يتميزون بالموضوعية، والقدرة والرغبة في تحري الأمور، ويجب أن تكون لديهم أيضاً المعرفة اللازمة بأنشطة المنشأة وبيئتها وأن يخصصوا الوقت اللازم للوفاء بمسؤوليتهم بوصفهم أعضاء في المجلس، فقد تكون الإدارة في وضع يسمح لها بتخطي الأنشطة الرقابية وتتجاهل أو تمنع الاتصال بالمستويات الإدارية الأدنى، الأمر الذي تنعكس آثاره على نتائج الأداء، فوجود مجلس إدارة قوي وفعال، وبصفة خاصة إذا اقترن ذلك بقنوات اتصال فعالة إلى أعلى ووجود إدارات مالية وقانونية وإدارة مراجعة داخلية قادرة وفعالة، كفيل في معظم الأحيان بمواجهة مثل هذه المشكلة وتصحيحها.
- **المراجعون الداخليون:** يلعب المراجعون الداخليون دوراً هاماً في تقويم فاعلية نظم الرقابة الداخلية، ويساهمون في زيادة فاعليتها بشكل مستمر، ونظراً لوضعها التنظيمي وسلطتها في المنشأة تلعب وظيفة المراجعة الداخلية في كثير من الأحيان دوراً مهماً في مراقبة الأداء.

- **الموظفون الآخرون:** تعتبر الرقابة الداخلية من مسؤولية كل فرد يعمل بالمنشأة، لذلك يجب أن تكون جزءاً صريحاً أو ضمنياً من التوصيف الوظيفي لعمل كل فرد ففي أغلب الأحيان ينتج جميع الموظفين معلومات تستخدم في نظام الرقابة الداخلية أو يتخذون إجراءات أخرى تتم الحاجة إليها لتفعيل الرقابة، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون جميع الموظفين مسؤولين عن تزويد الجهات العليا بالتقارير اللازمة حول مشكلات التشغيل، أو عدم الالتزام بالقواعد السلوكية، أو أي مخالفات أخرى لسياسات المنشأة.

2-5 العوامل التي ساعدت على الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية:

تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق الذي يركز عليها مراجع الحسابات الخارجي المستقل عند إعدادة لبرنامج المراجعة، وتحديد الاختبارات التي سيقوم بفحصها، ويرى (أبو كميل ، 2011، ص-40 41) بأن هناك عوامل ساعدت على زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية:

A. كبر حجم المنظمات وتعدد عملياتها: إن التطور الاقتصادي والنمو الهائل في حجم الوحدات الاقتصادية وتعدد هيكلها التنظيمي وتنوع عملياتها حثم عليها الاعتماد على وسائل هي من صميم أنظمة الرقابة الداخلية، مثل الكشف التحليلية والتقارير والموازنات .

B. تفويض السلطات: في بداية الأمر كان صاحب المشروع هو الذي يديره ويراقب جميع أعماله، ومع كبر حجم المنشآت وظهور الشركات المساهمة التي أدت إلى فصل ملاك المشروع عن إدارة المشروع، نظراً لكثرة عدد المساهمين، وأصبحت إدارة المشروع مركزة في مجلس إدارة منتخب يحدد صلاحياته القانون، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من توجيه أعماله بشكل صحيح اضطر إلى تفويض صلاحياته لإدارات مختلفة في المشروع، مثل إدارة المشتريات، و إدارة الإنتاج وغيرها.

C. ومن أجل إخلاء مسؤوليته أمام المساهمين يقوم مجلس الإدارة بتحقيق الرقابة الداخلية على أعمال

الإدارات عن طريق وسائل وإجراءات الرقابة الداخلية، كي يطمئن على سير العمل بالمنشأة.

D. حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة: كما هو معروف إن اتساع حجم الوحدة الاقتصادية، وزيادة

عدد عملياتها جعل من الصعب الاعتماد على الاتصال الشخصي بين أعلى وأدنى مستوى إداري.

E. ومن هنا كان لابد من الاعتماد على تقارير إدارية وكشوف مالية وإحصائيات مختلفة تهدف إلى

تلخيص الأحداث الجارية إلى أرقام يمكن الاستناد إليها، فكان لابد من نظم إدارية سليمة تضمن للإدارة

صحة البيانات التي تقدم لها كي تضع السياسات الصحيحة، وتصحح الانحرافات إن وجدت .

F. حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة: تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة

لاستخدامها في التخطيط ووضع السياسات العامة، وكثيرا ما تطلب الوزارات من الشركات التي تحت إشرافها

بيانات بهدف الرقابة على أنشطتها. وهذا يستدعي تقديم البيانات بالسرعة المطلوبة، وأن تكون البيانات

المتاحة صحيحة ودقيقة مما يستوجب وجود نظام رقابة داخلية قوي يضمن استخراج تلك البيانات وتقديمها

في الوقت المناسب.

G. مسؤولية الإدارة عن حماية أموال المنشأة: من المعروف أنه أصبح مسؤولية المحافظة على

أصول وأموال المنشأة ومنع الغش والأخطاء يقع على عاتق الإدارة. ولكي تخلي الإدارة نفسها من المسؤولية

عليها توفير نظام سليم للمراقبة الداخلية من شأنه حماية أصول وأموال المنشأة من السرقة وإساءة الاستخدام

أو التلاعب.

H. تطوير إجراءات المراجعة: أصبح من الصعب القيام بالمراجعة التفصيلية للمشروعات بسبب كبر

حجمها وتعدد عملياتها، وأصبح القيام بالمراجعة الاختيارية التي تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية هو

الأسلوب السائد وهذا الأسلوب يعتمد في تقدير حجم اختباراته على قوة ومتانة الرقابة الداخلية.

2-6 أقسام الرقابة الداخلية :

إن نظام الرقابة الداخلية شأنه شأن أي نظام يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية ذات العلاقات المتداخلة فيما بينها والتي تكمل إحداها الأخرى لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، وقد تم تقسيم نظام الرقابة الداخلية إلى:

A. الرقابة الإدارية: وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الانتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها وسائل متعددة مثل البيانات الإحصائية ودراسات الوقت والحركة ، وتقارير الأداء، والرقابة على الجودة والموازنات التقديرية، والتكاليف المعيارية واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين (نظمي والعزب ، 2012، ص 135).

B. الرقابة المحاسبية: تهدف الرقابة المحاسبية إلى ضمان دقة وصحة البيانات المحاسبية، وكذلك الإجراءات التي يمكن أن تضعها الإدارة لتحقيق الرقابة المحاسبية (لظن ، 2016، ص29)، ويراعى عند تنفيذ الرقابة المحاسبية ما يلي (الذنيبات، 2010 ، ص178-179):

- تحديد المسؤوليات والفصل بين الوظائف المتعارضة في القسم المالي، بحيث لا يسمح لأي شخص القيام بعملية واحدة من بدايتها حتى نهايتها.
- عمليات القيد المحاسبي والسجلات الرقابية.
- إعداد موازين المراجعة الدورية.
- إعداد مذكرة تسوية حساب المصرف.
- اتباع نظام الجرد المستمر للمخزون.

- اعتماد قيود التسويات وتصحيح الأخطاء من قبل أشخاص غير الذين قاموا بالإعداد.

C. الضبط الداخلي: ويعرف نظام الضبط الداخلي بأنه مجموعة من الإجراءات والوسائل التنظيمية والمحاسبية التي تهدف إلى ضبط عمليات المنشأة، ومراقبتها بصورة تلقائية ومستمرة، وذلك بأن يكون عمل شخصاً ما يراجع بواسطة شخصاً آخر لضمان حسن سير العمل، منع وقوع الأخطاء والتلاعب أو اكتشافها بعد وقوعها بمدة قصيرة من خلال التطبيق التلقائي للنظام (لظن ، مرجع سابق، ص 29)، ويعتمد الضبط الداخلي في تحقيق أهدافه على عدة وسائل أهمها (عوض، 2012، ص 29):

- تقسيم العمل.
- المراقبة الذاتية بحيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة من قبل موظف آخر.
- تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.
- استخدام وسائل الرقابة الحدية والمزدوجة.
- التأمين على الممتلكات والموظفين الذين في حوزتهم العهد.

2-7 نظام الرقابة الداخلية حسب إطار COSO:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية الفعال أحد أهم العوامل المساعدة على تطور المؤسسة والحفاظ عليها وبالتالي على الاستقرار والنمو الاقتصادي للبلاد وعلى هذا الأساس اهتمت العديد من المنظمات المهنية بهذا العنصر من أجل وضع أطر ونماذج تساعد المؤسسات على تصميم أنظمة رقابة فعالة، وعلى هذا الأساس وجد العديد من النماذج منها COSO ,COCO ,SOX , Cobit.

2-7-1 ظروف صدور تقرير COSO:

لضمان موثوقية المعلومات التي تنتجها النظم الالكترونية كان لا بد من تصميم ضوابط رقابية تكفل أداءً جيداً لهذه النظم. ورغم وجود هذه الضوابط فقد شهدت فترة الثمانينيات من القرن الماضي العديد من الإخفاقات في قطاع الأعمال وعدم الوفاء بالالتزامات، والتي كان مردّها بعضها إلى ضعف الإجراءات الرقابية. هذا الواقع دفع بالمنظمات المعنية إلى البحث عن قواعد وآليات لضبط الرقابة الداخلية في بيئة الأعمال الالكترونية فتأسست **مفوضية "تراد واي"** برعاية مشتركة من خمس جهات رئيسية للمحاسبة المهنية ومقرها في الولايات المتحدة وهي: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، مجمع المحاسبة الأمريكي (AAA)، معهد المديرين الماليين (FEI)، معهد المراجعين الداخليين (IIA)، وجمعية المحاسبين الوطنية (NAA).

شكلت المفوضية لجنة خاصة سميت **"لجنة المنظمات الراعية"** **tread way** المعروفة اختصاراً **COSO** أخذت اللجنة على عاتقها وضع معايير خاصة بالرقابة الداخلية في البيئة الالكترونية لتهتدي بها منشآت الأعمال. عرفت هذه المعايير بمعايير **COSO**. أصدرت لجنة **ترادواي** مجموعة من التوصيات، كان العديد منها يتعلق بالرقابة الداخلية. أخيراً دعت الجمعيات للعمل معاً للتوصل إلى مفاهيم وتعريف مشتركة عن الرقابة الداخلية التي تطورت على مر السنين، فأصدرت **COSO** عام ١٩٩٢ تقريراً بعنوان **"الإطار المتكامل للرقابة الداخلية"** (أبو عويضة، 2010 ص161)، وتناول تعريف الرقابة الداخلية ومكوناتها ومعايير فعاليتها وطرق وأساليب تقييمها والتقرير عنها لصالح الأطراف الخارجية، يعتبر تقرير **COSO** أهم التقارير التي تناولت الرقابة الداخلية من حيث وضع الأسس الحديثة التي تقوم عليها، وكان ذلك في أربعة أجزاء

(www.coso.com) :

- الجزء الأول: بعنوان الملخص التنفيذي ، ويتناول ملخص عن إطار COSO.
 - الجزء الثاني: بعنوان الإطار المفاهيمي ، ويتناول المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها الرقابة الداخلية ومكوناتها ومعايير فعاليتها .
 - الجزء الثالث: يتحدث هذا الجزء عن تقرير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية للأطراف الخارجية التي لها علاقة بالمؤسسة .
 - الجزء الرابع: تناول أدوات وأساليب تقييم فعالية الرقابة .
- ويرتكز الإطار المتكامل للرقابة الداخلية على خمس مكونات مترابطة هي: بيئة الرقابة، تقييم لمخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، المراقبة) (Pauwels, 2006, p8).
- وفي سنة 2004 قامت لجنة COSO في توسيع مفهوم وعناصر الإطار المتكامل للرقابة الداخلية، وقدمت الإطار بشكل أشمل وهو إدارة مخاطر الشركة ككل (مخاطر الأعمال) وليس فقط مخاطر الرقابة الداخلية لها، وذلك يمكن الشركات من تحسين إدارة المخاطر فيها، حيث أن هذا الإطار يحوي دليل إرشادي لصالح مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من أجل تحديد وتحليل المخاطر لمختلف المستويات المرتبطة بالمؤسسة، مبرزاً أهمية دراسة المخاطر وإدراج عملية إدارة المخاطر على المستوى العملي والتكتيكي والاستراتيجي. ومن أجل الوصول إلى أفضل أداء لأنشطة المنظمات من خلال تكنولوجيا المعلومات، يجب أن تختار ما يناسبها من المعايير والتعليمات الخاصة والأدوات التي من خلالها يتم ضبط تكنولوجيا المعلومات لتحقيق أهدافها، ومن هذه التعليمات ما يلي(نصور ، 2015، ص 67):
- مكتبة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:

(Information Technology Infrastructure Library: ITIL)

هي مجموعة من المفاهيم والأساليب التي تساعد في إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات بشكل أكثر كفاءة وفعالية، طورت هذه الأداة في أواخر عام 1980 من خلال الكمبيوتر المركزي ووكالة

الاتصالات، وتعد إطاراً نظرياً لا يقدم حلاً كاملاً للعمليات، إذ تطرح هذه الأداة العديد من الخيارات أمام الشركة لتختار منها ما يناسبها لممارسة أعمالها، وتعد (ITIL) الأداة الأفضل لممارسات الحاسبات بجودة عالية داخل تكنولوجيا المعلومات، وما يمكن عمله في هيكل تكنولوجيا المعلومات للمنظمات وما تتطلبه من مهارات، وذلك من خلال تقديم مجموعة إجراءات إدارية شاملة لتمكين الشركة من إدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات بشكل كفوء، وتجهز هذه الإجراءات بشكل مستقل، وتعمل على إظهار كل سمات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (نصور ، 2015، ص 68).

• إطار عمل COSO : (Committee of Sponsoring Organization)

هو عبارة عن إطار عمل للرقابة الداخلية، وضع عام 1985 حيث عرف الرقابة الداخلية ووصف مكوناتها، وقدم المعايير التي يمكن تقييم النظم الرقابية على أساسها. وقد عرض التقرير إرشاداً للتقرير العام عن الرقابة الداخلية، وقدم المواد التي يمكن أن يستخدمها كل من الإدارة والمدققين وغيرهم من أجل تقييم نظام الرقابة الداخلية، وكان الهدفان الرئيسيان للتقرير هما: (1) وضع تعريف عام للرقابية الداخلية، والذي يخدم العديد من الأطراف. (2) تقديم معيار على أساسه تستطيع المنظمات تقييم نظمها الرقابية، وتحديد الكيفية التي يمكن بها تحسين هذه النظم. وقد عرف تقرير (COSO) الرقابة الداخلية على أنها: "آلية تتأثر من قبل أعضاء مجلس إدارة الشركة، والإدارة، وغيرهم من المستخدمين، مصممة لتزويد تأكيد معقول لتحقيق أهداف في المجالات التالية: كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية، موثوقية الإفصاح المالي، الالتزام بالقوانين والتشريعات المطبقة". كما يعد إطار عمل COSO إطار عمل يحدد مكونات الخطر على عمليات المشروع بشكل فعال، ويتضمن كيفية تحديد المخاطر الهامة وتقييمها ثم الرقابة عليها، كما يزود المديرين والمساهمين الآخرين الذين يتعاملون مع إدارة المخاطر باللغة المناسبة والوسائل

اللازمة التي تجعلهم يتواصلون بشكل صحيح، ويهتم هذا الإطار بكيفية تطبيق إدارة مخاطر المشروع من خلال خطة استراتيجية واضحة، ويؤكد هذا الإطار على كيفية تمييز العمليات السلبية عن العمليات الإيجابية من خلال إدارة المخاطر الفعالة في المشروع بهدف زيادة الربحية والعائد (Pauwels، 2006، p23).

• Sarbanes-Oxley (SOX):

يعد هذا القانون ذا أهمية بالغة لتكنولوجيا المعلومات، إذ أن الهدف منه العمل على حماية وإصلاح وظيفة شركات المحاسبة العامة من أجل الوصول إلى قرارات آمنة، وقد وقع كقانون للرقابة الداخلية في 2002 مشتملاً على معايير موثوقة لتطبيقها على الشكايات، وقد أنشئ لحماية المستثمرين من حالات الغش والتلاعب وزيادة ثقتهم في إفصاح المنظمات، ويركز قانون (SOX) على التقارير المالية، وخاصة التي تعد إلكترونياً لزيادة الثقة بها (Pauwels، 2006، p25).

• إطار عمل (COBIT) " Control Objectives for Information and Related Technology"

لقد كُتبت وثيقة (COBIT) تعريفها للرقابة من الوثيقة (COSO) على أن السياسات، والإجراءات، والممارسات، والهياكل التنظيمية تُصمم لتزويد تأكيد معقول بأن أهداف منظمة الأعمال سوف تتحقق، وأن الأهداف غير المرغوب فيها سوف تمنع أو تكتشف ومن ثمّ تصحح.

أما بالنسبة لمصادر تكنولوجيا المعلومات فقد صنفت (COBIT) مصادر تكنولوجيا المعلومات على أنها البيانات، وتطبيق النظم، والتكنولوجيا، والإمكانات التسهيلية، والأشخاص. وقد عرفت البيانات في مفهومها الواسع بأنها لا تحتوي فقط على الأعداد والمراجع والتواريخ ولكن أيضاً على الأشياء مثل الرسوم البيانية والصوت.

ومن أجل تحقيق أهداف المنظمة، تحتاج المعلومات أن تتطابق مع معايير معينة والتي ذكرتها (COBIT) على أنها متطلبات المنظمة من المعلومات، وهي الجودة ومسؤولية الائتمان والأمان. ومن هذه المتطلبات الواسعة استخرج التقرير سبع مجموعات متداخلة للمعايير لغرض تقييم مدى درجة تلبية مصادر تكنولوجيا المعلومات لمتطلبات المنظمة من المعلومات. وتتلخص هذه المعايير بالفاعلية، والكفاءة، والسرية، والكمال، والوجود، والالتزام والتطابق، وموثوقية المعلومات. كما صنفت الوثيقة عمليات تكنولوجيا المعلومات في أربعة مجالات وهي (1) التخطيط والتنظيم (2) الامتلاك والتنفيذ (3) التسليم والمساندة (4) المراقبة.

وقد اشتملت وثيقة (COBIT) على تعريف لكل من أهداف الرقابة الداخلية و تكنولوجيا المعلومات. وذلك ضمن أربعة مجالات للعمليات، و 32 بيان رقابي عالي المستوى لهذه العمليات، و 271 هدف رقابي ذكر في هذه العمليات الاثنتين والثلاثين، وإرشادات تدقيق ربطت مع الأهداف الرقابية. (أبو الرز ، دهمش، 2005، ص12).

2-7-2 أنواع الرقابة الداخلية وفق إطار COSO :

تساعد الرقابة الداخلية المنشآت الاقتصادية بشكل عام والمصارف بشكل خاص على تحقيق أهدافها والحفاظ عليها وتحسين أدائها، والإطار المتكامل لـ COSO يمكن المنظمات من تطوير أنظمة الرقابة الداخلية التي تتكيف بشكل فعال بحسب التغييرات الحاصلة، وتساعد على تخفيف المخاطر إلى مستويات مقبولة وبالتالي الدعم في اتخاذ القرارات السليمة (COSO، 2013، p1)، ومن أجل أن تؤدي الرقابة الداخلية أهدافها يجب الاستعانة بالعديد من الضوابط التي تختلف الغاية منها، وهذا حسب موقعها في مستويات أداء المهام والوظائف حيث يمكن أن نفرق ثلاث أشكال مكملة لبعضها البعض وهذا في إطار تحقيق الأهداف العامة لنظام الرقابة الداخلية:

- **الرقابة الوقائية:** وهي الضوابط التي يتم وضعها لمنع حدوث أخطاء وانحرافات ويتم بناءها ضمن النظام بحيث تكون جزءاً من الأعمال الاعتيادية للمؤسسة (جبر ، 2015، ص13)، ومن أمثلتها:

- ✓ الفصل بين الوظائف المتعارضة.
- ✓ الرقابة الثنائية على الأعمال الهامة مثل المصادقة على العمليات المحاسبية من قبل موظفين اثنين أو أكثر حسب الصلاحيات.
- ✓ سياسة تدريب الموظفين تتناسب واحتياجاتهم وتتوافق مع التطورات التي تتم لدى المؤسسة.
- ✓ الإشراف المباشر من قبل المسؤولين على تنفيذ العمليات.
- ✓ وجود أجهزة إنذار للسرقة والحريق.
- ✓ وجود أرقام سرية للدخول إلى أنظمة الحاسوب.

- **الرقابة الكاشفة:** وهي اكتشاف الانحرافات في الأداء حال حدوثها، وفي وقت مبكر يسمح بمعالجتها وتعديل الضوابط لمنع تكرارها، ومصدر هذه الرقابة بشكل أساسي كل من التدقيق الداخلي والمطابقات الحسابية والضوابط الإدارية والمالية (جميل ، 2014، ص29)، ومن الأمثلة على هذه الضوابط:

- ✓ إجراء المطابقات بين حسابات مركز المؤسسة وبين فروعها أو بين المصارف المتعاملة معها.
- ✓ مصادقات لتعزيز الأرصدة لدى المصارف الأخرى أو مصادقات لتعزيز أرصدة المدينون والدائنون.
- ✓ الجرد الفعلي للنقدية بشكل دوري أو مستمر.

✓ وجود وحدات رقابية داخلية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

✓ تقارير حاسوبية تبين محاولات الدخول غير المشروع.

✓ وجود كاميرات مراقبة على الماكن الهامة في المؤسسة.

• **الرقابة التصحيحية:** وهي الضوابط التي يتم تصميمها في النظام والتي تعمل على التأكد من

الإجراءات التصحيحية للانحرافات قد تم اتخاذها أو إن هذه الانحرافات لم تحدث ثانية، وهذه

الضوابط تتعامل مع الانحرافات بعد اكتشافها، وحتى تكون هذه الضوابط ذات كفاءة على الإدارة

تم وضع نظام يسلط الضوء على الانحرافات والأخطاء، ومتابعتها لحين تصحيحها وعدم السماح

بتكرار حدوثها (دهيرب، 2012، ص9) ومن الأمثلة على هذه الضوابط:

✓ وجود أنظمة وإجراءات لمعالجة الأخطاء والانحرافات التي تم اكتشافها.

✓ وجود نظام متابعة للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

✓ قيام الإدارة بمراجعة إجراءات التصحيح للتأكد من سلامتها وكيفيةها.

• **الضوابط الرادعة:** وهي الضوابط التي تشكل رادع لدى الأفراد للقيام بأية انحرافات أو تجاوزات

(الرمحي، 2005، ص30)، ومن الأمثلة على هذه الضوابط:

✓ وجود تدقيق داخلي يتمتع بالاستقلالية والكفاءة ويحظى بدعم كامل من لجنة التدقيق في مجلس

إدارة المؤسسة.

✓ وجود تدقيق خارجي فعال مثال ذلك المدققين الخارجيين أو المفتشين الحكوميين من قبل الإدارات

المعنية.

✓ وضع إشارات على مناطق معينة بعدم الدخول إليها إلا بموافقة مسبقة.

✓ وجود حراسة على بعض المواقع ذات الخطورة والهامة.

2-7-3 مكونات الرقابة الداخلية وفق إطار COSO:

تشمل الرقابة الداخلية خمس فئات من عناصر الرقابة تصممها وتنفذها الإدارة لتوفر تأكيد مناسب على تحقيق اهداف الرقابة الخاصة بالإدارة، ويطلق عليها مكونات الرقابة الداخلية كما حددتها COSO وتشمل:

2-7-3-1 بيئة الرقابة: تتضمن بيئة الرقابة مجموعة من المعايير والسياسات والإجراءات التي تمثل الأساس لممارسة الرقابة الداخلية في الوحدة الإقتصادية، حيث يشكل مجلس الإدارة والإدارة العليا انطباعاً فيما يتعلق بأهمية الرقابة الداخلية بما فيها تحديد المعايير المتوقعة لإنجاز العمل في المستويات المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية، وتعتبر بيئة الرقابة هي الأساس لكل مكونات الرقابة الداخلية وتتضمن هذه البيئة بعض المبادئ مثل الاستقامة والالتزام بالنزاهة والأخلاق، حيث تمكن مجلس الإدارة من القيام بالمهام الرقابية والإشراف وتحديد السلطة والمسؤولية، واستقطاب وتطوير وتدريب العاملين ذوي الكفاءة ومساءلة الأفراد عن مستوى الأداء في السعي لتحقيق الأهداف (COSO,2013,p11). وتتضمن عناصر البيئة الرقابية -التي قد تكون ملائمة عن الحصول على فهم للبيئة الرقابية- ماييلي (SOCPA- المعيار رقم 315، ص39، 2017):

- توصيل وفرض النزاهة والقيم الأخلاقية: تلك العناصر الأساس تؤثر على فعالية التصميم، وإدارة ومتابعة أدوات الرقابة.
- الالتزام بالكفاءة: مثل أخذ الإدارة لمستويات الكفاءة لوظائف معينة في الحسبان، وكيفية ترجمة تلك المستويات إلى مهارات ومعارف ضرورية.
- مشاركة المكلفين بالحوكمة: حيث أن للمشاركين بالحوكمة صفات مثل :

✓ استقلالهم عن الإدارة.

✓ خبرتهم ومكانتهم.

✓ مدى مشاركتهم في فحص الأنشطة والمعلومات التي حصلوا عليها.

✓ مناسبة تصرفاتهم بما في ذلك مدى الجدل والخلاف مع الإدارة بشأن القضايا

المهمة ومتابعتهم لها، وتفاعلهم مع المراجعين الداخليين والخارجيين.

• فلسفة الإدارة وأسلوبها التشغيلي: من خصائص الإدارة في ذلك:

✓ منهج الإدارة في تناول وإدارة مخاطر الأعمال.

✓ توجهات وتصرفات الإدارة تجاه التقرير المالي.

✓ توجهات بشأن معالجة المعلومات والمهام المحاسبية والموظفين.

• الهيكل التنظيمي: إطار يتم من خلاله تخطيط ، وتنفيذ ومراقبة ، وفحص أنشطة

المنشأة لتحقيق أهدافها.

• تحديد السلطة والمسؤولية : وتتضمن أمور مثل : كيف يتم تحديد السلطة والمسؤولية

الخاصة بالأنشطة التشغيلية ، وكيف يتم وضع هرم العلاقات والتفويض بشأن عملية

التقرير .

• سياسات وممارسات الموارد البشرية : كالسياسات والممارسات التي تتعلق على سبيل

المثال: بالتعيين ، والتوجيه ، والتدريب ، والتقييم ، والاستشارات، والترقية، والمكافآت

والتصرفات التصحيحية .

2-3-7-2 تقييم المخاطر: تشكل آلية المنشأة لتقدير الخطر الأساس لكيفية تحديد الإدارة للمخاطر

التي ستم إدارتها. وإذا كانت الآلية مناسبة للظروف ، بما في ذلك طبيعة وحجم وتعقيد المنشأة (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق الذكر، ص42) ،هذا و يجب أن تخضع كافة مكونات الرقابة الداخلية بدءاً من بيئة الرقابة حتى المراقبة إلى تقييم المخاطر التي تتضمنها، ويعتبر تقييم الإدارة للمخاطر باعتباره جزء من تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية للتقليل من الأخطاء والمخالفات (أحمد ، 2010،ص28)، ويوجد شرط مسبق لتقييم المخاطر وهو وضع أهداف مرتبطة بجميع المستويات في المنشأة وتحدد الإدارة الأهداف ضمن الفئات المتعلقة بالعمليات والتقارير مع وضوح كافي لتكون قادرة على تحديد وتحليل المخاطر لهذه الأهداف. وتقييم المخاطر يتطلب من الإدارة النظر في تأثير التغييرات المحتملة في البيئة الخارجية وداخل نموذج أعمالها(COSO،2013،p4). حيث ينبغي على الإدارة أن تكون على وعي تام بمختلف المخاطر والتي يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة ، وأن يكون نظام الرقابة الداخلية قادراً على تحديد وتقييم مختلف المخاطر المحتملة، وهذا من خلال ما يلي:

- تجنب خطر معين قبل البدء في النشاط الذي يتسبب في هذا الخطر، أو إيقاف هذا النشاط في حالة في حالة قد بدأ العمل فيه من قبل.
- تحمل مخاطر إضافية مقابل عائد أعلى عن طريق تنفيذ أنشطة تواجه مخاطر أكثر، أو تخفيض مستوى الرقابة الداخلية.
- التحكم في المخاطر عن طريق التخلص من مصدره، أو تغيير احتمالات حدوثه،أو تغيير طبيعته، أو حجمه، أو المدى الزمني لعواقبه.
- المشاركة في تحمل المخاطر عن طريق التأمين ضد المخاطر ، والذي يعد أيضاً أسلوب من أساليب الرقابة.

- تحمل المخاطر عن طريق عن طريق عدم القيام بأي إجراء، ما عدى متابعة التغيرات في المخاطر.

تتصف مسببات المخاطر بالتغيير الدائم بالتغيير الدائم مما يجب على الإدارة التقييم المستمر لمختلف الظروف سواء الداخلية أو الخارجية ومستويات تأثيرها من جهة أخرى ينبغي تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في التعامل مع هذه المخاطر من خلال تقييم الإجراءات ومدى تناسبها مع المخاطر، حيث ينبغي تعادل أو إعادة تصميم تلك الإجراءات من أجل أن تتناسب مع المخاطر المحددة، إضافة إلى تقييم تكاليف تطبيق تلك الإجراءات مقارنة بالمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، حيث ينبغي أن يتوفر نظام الرقابة الداخلية على أدوات الرقابة المناسبة لتعديل المخاطر، أو التخفيف منها، بحيث تكون عند المستوى المقبول، وهناك مجموعة من الاعتبارات المهمة للاختبار والتطبيق الدقيق لأساليب الرقابة تتضمن (الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص20):

- خصائص المخاطر المتشابهة.
 - الحدود التي تضعها المنشأة للمخاطر المقبولة.
 - مختلف أنواع وأساليب الرقابة: كإدارة الرقابة الوقائية، أو التي من الممكن اكتشافها.
 - مدى ملائمة توليفة أساليب الرقابة مع حجم المنشأة وهيكلها والثقافة السائدة بها.
- وهنا لابد من الإشارة إلى أنواع المخاطر التي تختلف باختلاف مصدرها ومستويات تأثيرها والقدرة على السيطرة عليها ومدى شمولية تأثيرها حيث يمكن أن نصنفها وفقاً لما يلي:

A. **المخاطر التجارية** (الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص83) تنجم هذه المخاطر عن الشروط والأحداث والظروف والإجراءات الهامة أو الامتناع عن الإجراءات مما قد يؤثر سلباً على قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجياتها. ويمكن لهذا الأمر أن يشمل أيضاً تحديد الأهداف

والاستراتيجيات غير المناسبة، وتشمل المخاطر التجارية أيضاً على الأحداث التي تنشأ عن التغيير أو التعقيد أو الإخفاق في إدراك ضرورة التغيير. وقد ينشأ التغيير على سبيل المثال من:

- تطوير منتجات جديدة قد تفشل.
- عدم ملائمة السوق ، حتى لو جرى تطوير المنتجات الجديدة بنجاح.
- عيوب المنتجات قد تؤدي إلى التزامات وأضرار تلحق بسمعة المنشأة.

B. **مخاطر الإحتيال**(الاتحاد الدولي للمحاسبين ،مرجع سابق،ص88-87): تتعلق مخاطر الإحتيال

بالأحداث أو الظروف التي تشير إلى وجود دافع أو ممارسة ضغط لارتكاب الإحتيال أو توفير الفرصة لارتكابه، ويمكن بيان أهم مصادر لهذه المصادر:

- عدم كفاية أنظمة الرقابة على العمليات اليومية.
- أنظمة رقابة ضعيفة أو غير موجودة على الأنشطة على مستوى المنشأة مثل الموارد البشرية والإحتيال وإعداد المعلومات المحاسبية مثل التقارير المالية.
- أنظمة رقابة ضعيفة أو غير موجودة على المعاملات مثل الإيرادات والمشتريات والنفقات والرواتب.

- تغيير في الموظفين الرئيسيين ، ووضع موظفين غير أكفاء في مناصب هامة وحساسة.

وقد قسم (العلي،مرجع سابق، ص34-31) المخاطر إلى:

1_ مخاطر تشغيل نظم المعلومات الإلكترونية:

هي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، حيث أدى التطور في النظم الإلكترونية الحديثة إلى زيادة التعقيد في أنظمة التشغيل الإلكترونية للبيانات وظهور

كثير من المخاطر والانتهاكات لأمن هذه النظم، ويمكن تحديد أهم مجالات هذه المخاطر والتحديات وفق ما يلي:

a. **فقد البيانات:** في البيئة الالكترونية يتم التعامل مع قدر كبير من البيانات، حيث يتم تخزينها في سجلات الكترونية، وفقد هذه البيانات أو تدميرها سيكون له تأثير كبير على المنشأة في إيقاف عملياتها التشغيلية، مثل الأسباب التي تعود إلى الخلل في وسائل الاتصال.

b. **الدخول غير المصرح به:** إن ارتباط هذه النظم بالانترنت قد يسمح بالوصول إلى البيانات والنظم من مواقع متعددة واختراق سرية المعلومات، والوصول إلى الملفات الرئيسية والسجلات الالكترونية المخزنة، ويتم اختراق البرنامج من أجل قرصنة المعلومات والتلاعب بالبيانات أو تدميرها أو بهدف السرقة والاختلاس.

c. **تقليل الفصل بين الوظائف:** في ظل البيئة الالكترونية الحديثة يتم تجميع الأقسام بوحدة مركزية، وهذه المركزية مع إمكانية الدخول غير المصرح به للنظام تسهل عملية قرصنة المعلومات، واختراقها بالكامل.

d. **تتبع ورؤية مسار المعلومات:** بما أننا نتعامل مع بيانات الكترونية، هذا أدى إلى اختفاء السجلات المادية وجعل مسار المعلومات غير مرئي، وبالتالي يتعذر متابعة مسار عملية معالجة المعلومات، على خلاف تتبع مسار العمليات المستندية الموجودة في نظم التشغيل التقليدية.

e. **خطر تلف وسائط التخزين .**

f. **خطر تلف أو فقد البرنامج:** لابد من توفر الحماية اللازمة للأجهزة والبرمجيات من التلف والتخريب بعيداً عن الأضرار الطبيعية (الحريق، الرطوبة) أو سوء الاستخدام والتخريب المتعمد.

g. **خطر أخطاء المستخدمين:** قد تتعرض البيانات إلى أخطاء سواء بقصد أو بدون قصد، ومن الأخطاء

الشائعة للمستخدمين إعطاء أمراً بالخطأ قد يؤدي إلى فقد البيانات أو إلغاء ملف أو برنامج.

h. **الأخطاء النظامية مقابل الأخطاء العشوائية:** نتيجة استخدام الحاسوب بدلاً من الإجراءات

اليدوية فإن المخاطر الناشئة عن الأخطاء، الأخطاء النظامية سوف ترتفع بسبب تماثل التشغيل في

الحاسوب، ولهذا فإن التشغيل الخاطئ ينتج عنه قدر كبير من التحريفات لفترة زمنية قصيرة.

2_ مخاطر ناشئة عن البيئة الالكترونية الحديثة: ويمكن تصنيف المخاطر المصاحبة للبيئة

الالكترونية الحديثة:

a. أخطاء الموظفين والمبرمجين (معد البرامج، مشغل الأجهزة، مستخدم النظام، الموظفين).

b. خلل الأجهزة والبرامج (البرامج، الصيانة، الأجهزة).

c. الغش والتلاعب (اختلاس، مصادر الملفات، التجسس، تعديل البرامج).

d. خلل في خطوط الاتصال (خطوط الكهرباء).

e. الحرائق والتخزين المتعمد.

f. الكوارث الطبيعية (زلازل، فيضانات).

نتيجة للمخاطر التي تتعرض لها النظم الالكترونية في بيئة الأعمال الحديثة لابد من اتخاذ

إجراءات وسياسات رقابية لحماية أمن المعلومات للحد من المخاطر والتي من أهمها:

• **وضع سياسة لأمن المعلومات:** وتشمل الإجراءات الإدارية والتدريب وتحديد مسؤولية الأفراد فيما

يخص أمن المعلومات.

- **الحماية من الفيروسات:** وذلك باستخدام البرامج المضادة ، والفحص الدوري لنظام الحاسوب للبحث عن الفيروسات.

- **إعداد نسخ احتياطية:** وذلك لمواجهة فقدان أو تحريف البيانات أو المعلومات.

- **الجدران النارية:** وهي مجموعة برامج مترابطة تقع على حدود شبكة الحاسوب لحماية نظام الشركة من مستخدمي الشبكات الأخرى.

- **أمن المعلومات:** القيام بمراجعة دورية لنظم الرقابة الداخلية على أمن المعلومات، بهدف كشف مواطن الضعف والخلل والعمل على تلافيها.

- **التشفير:** وهي طريقة للحفاظ على سرية المعلومات وسلامة البيانات.

- **كلمات المرور:** بهدف توثيق المستخدم لنظم المعلومات ، ولمنع الغير من الحصول عليها.

- **فصل المهام:** فصل مهام والمسؤوليات بين العاملين في نظم المعلومات الالكترونية.

2-3-3-7 أنشطة الرقابة: ويطلق عليها إجراءات الرقابة وتمثل السياسات والإجراءات التي تساعد في

ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة (socpa، مرجع سابق الذكر، ص45) وتساعد الإدارة في تحقيق أهداف

الوحدة الاقتصادية، وفي التأكد من القيام بالتصرفات الضرورية للتعرف على المخاطر والتي تعيق تحقيق

أهدافها (الخبرو ، 2013، ص409) . ويتم تنفيذ أنشطة الرقابة على جميع المستويات في المنشأة، وفي

مراحل مختلفة داخل العمليات والبيئة التكنولوجية. ويمكن أن تكون وقائية أو استكشافية ويمكن أن تشمل

أنشطة يدوية أو آلية مثل التراخيص والموافقات والتحقق والتسويات وأداء الأعمال، والفصل بين الواجبات

يبنى عادة في اختيار وتطوير أنشطة المراقبة وحيث إن الفصل بين الواجبات ليس عمليا فإن الإدارة

تعمل على اختيار وتطوير بدائل لأنشطة المراقبة (COSO ، 2013 ، p4)، حيث يتم تطبيق الأنشطة

الرقابية من خلال (خالد ومايو ، 2016 ، ص 45-46):

A. الفصل بين المهام: تعتبر عملية الفصل بين المهام أمر ضروري من أجل توفير رقابة متسلسلة حيث يتم تقسيم المهام بين الموظفين على مختلف مستويات ومراحل تحقيق عمليات المؤسسة.

B. الترخيص المناسب للعمليات المالية والأنشطة: تقوم المؤسسة على مجموعة من التدفقات المالية مباشرة وتدفقات مادية التي يتم ترجمتها إلى تدفقات مالية، ومن أجل تحقيق رقابة على مجمل هذه التدفقات ينبغي توفير ترخيص للقيام بهذه العمليات التي ينبغي أن تكون وفق مستويات المسؤوليات المخولة لكل موظف إضافة لمدى التناسب بين الترخيص الممنوح ومهامه.

C. الوثائق والسجلات الملائمة: تعتبر الوثائق والسجلات أداة مهمة في نقل المعلومات بين المصالح، وتحديد المسؤوليات فالوثائق والمستندات توضح طبيعة المعاملة كما تحدد حجم ونوعية التدفقات سواء كانت مالية أو مادية.

D. الرقابة المادية على الأصول والدفاتر: من بين أهداف نظام الرقابة الداخلية حماية الأصول، حيث أن هذا الهدف لا يتحقق بدون توفير شروط الاستغلال الجيد للأصل دونما الإضرار به أو الاستغلال غير المشروع، مع توفير الأمن والسلامة عند استغلال الأصل إضافة إلى حمايته من السرقة.

4-3-7-2 الاتصالات والمعلومات: يتطلب وجود نظام رقابة داخلية فعال وجود أنظمة معلومات

يعتمد عليها وبشكل يغطي كامل نشاطات الوحدة الاقتصادية، وكذلك وجود قنوات اتصال فعالة للتأكد من أن كافة الموظفين يفهمون ويلتزمون بشكل كامل بالسياسات والإجراءات الرقابية ذات الصلة بعملها ومسؤولياتهم ضمن النظام، وأن الاتصال الفعال يجب أن يكون مفتوح بكافة الاتجاهات وأن يسري من خلال المنشأة عبر مكوناتها وهيكلها، وأن تتوفر للعاملين وسيلة لتوصيل المعلومات الهامة إلى المستويات العليا، وأن يكون هناك اتصال مفتوح مع الأطراف الخارجية فعندما تتعرض أهداف المنشأة للخطر فإنه يمكن من خلالها إتخاذ الإجراء اللازم وفي الوقت المناسب (لظن ، 2016، ص34).

ويمكن إنتاج الكثير من المعلومات المستخدمة في عملية المتابعة من خلال نظام معلومات المنشأة، وإذا افترضت الإدارة أن البيانات المستخدمة في متابعة المنشأة كانت دقيقة دون وجود أساس لهذا الافتراض فإن الأخطاء التي قد توجد في المعلومات من المحتمل أن تؤدي إلى الوصول إلى استنتاجات غير صحيحة من متابعتها لتلك الأنشطة (socpa، مرجع سابق، ص51).

2-7-3-5 المراقبة: تتعلق أنشطة المراقبة بالتقييم المستمر أو التقييم المنفصل أو مزيج من الاثنين

معاً لجودة أداء الرقابة الداخلية، وتقوم به الإدارة لتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ضوء التصميم الموضوع لها، وتحديد إمكانية تعديلها بما يتلائم مع التغيير في الظروف المحيطة، ويتم التوصل إلى المعلومات المتعلقة بالتقدير والتعديل من مصادر متنوعة تشمل: دراسة الرقابة الداخلية الحالية، تقارير المدقق الداخلي، التقرير الاستثنائي عن أنشطة الرقابة، تقارير الهيئات التنظيمية مثل الهيئات التنظيمية البنكية، التغذية المرتدة للعاملين (أرينز ولوبك ، 2003، ص389). وهذا يدل على أن متابعة أدوات الرقابة هي آلية لتقدير فعالية أداء الرقابة الداخلية على مدار الوقت . وهي تتضمن تقدير فعالية أدوات الرقابة في الوقت المناسب بحسب الحال ، واتخاذ التصرفات التصحيحية الضرورية ، ويمكن للإدارة أن تنجز متابعة أدوات الرقابة عبر أنشطة مستمرة ، وتقويمات مستقلة أو الجمع بينهما إن أنشطة المتابعة المستمرة ، قد تتم من خلال الأنشطة العادية المتكررة للمنشأة ، وتتضمن ممارسة الإدارة بشكل منظم بالإضافة للأنشطة الإشرافية . ويمكن أن تتضمن أنشطة الإدارة الخاصة بالمتابعة استخدام المعلومات من خلال الاتصال بأطراف خارجية ، مثل : شكاوى العملاء والملاحظات التي ترد بصفة منتظمة ، والتي قد تشير إلى مشاكل أو تلقي الضوء على جوانب هي بحاجة للتحسين (socpa، مرجع سابق، ص48).

2-7-4 علاقة مكونات الرقابة الداخلية بأهدافها:

هناك علاقة مباشرة بين مكونات الرقابة وأهدافها، وهذا ما تسعى المنشأة إلى الوصول لتحقيقه حيث أن المكونات تمثل ما هو مطلوب لتحقيق أهداف، المنشأة الاقتصادية التشغيلية والتقارير والالتزام، بالتالي تحسين الكفاءة والفاعلية والأداء والاستغلال الأمثل للموارد وتوثيق جميع العمليات التشغيلية بتقارير ترفع للإدارة العليا، وتشجيع المنشأة الاقتصادية على الالتزام بالقوانين والأنظمة الموضوعية. ففي عام 2013 تم تطوير إطار COSO للرقابة الداخلية الذي يحتوي على المبادئ نفسها المطبقة في إطار عام 1992، والذي يقدم تفسيراً أكثر وضوحاً من مكونات الرقابة الداخلية حيث إن الشركات تتطلب إطاراً جديداً لتقييم ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية فعال ويحتوي الإطار على 17 مبدأ وتعتبر هذه المبادئ اعتبارات هامة في تقييم الوحدات الاقتصادية لتصميم وتشغيل فعالية الضوابط وتحسين وتحديد الفرص المتاحة لإدارة المنهجية التنظيمية والتشغيلية (Burns and Herrygers, 2014, p1)، ويمكن للمنشأة بشكل عام والمصرف بشكل خاص بتحقيق الرقابة الداخلية الفعالة من خلال تطبيق جميع المبادئ ، والتي يمكن أن توضح كما في الشكل الآتي:

البيئة الرقابية

- يوضح التزام النزاهة والقيم الأخلاقية .
- تمارين مسؤولية الإشراف .
- تأسيس هيكل وسلطة ومسؤولية .
- يوضح التزام الاختصاص .
- فرض المساءلة.

تقييم المخاطر

- تحديد الأهداف المناسبة .
- تحديد وتحليل المخاطر .
- تقييم مخاطر الاحتيال .
- تحديات وتحليلات التغيرات الجوهرية .

أنشطة الرقابة

- اختيار وتطوير أنشطة المراقبة .
- اختيار وتطوير الضوابط العامة على التكنولوجيا .
- التطبيق من خلال السياسات والإجراءات

المعلومات والاتصالات

- استخدام المعلومات ذات العلاقة .
- التواصل خارجياً .
- التواصل داخلياً .

المراقبة

- إجراء تقييمات مستمرة أو منفصلة .
- التقييم والاتصال مع القصور .

شكل رقم (2) مكونات ومبادئ الرقابة الداخلية

المصدر: (Burns and Herrygers,2014,p1)

2-7-5 أنواع ضوابط الرقابة الداخلية في بيئة الأعمال الالكترونية:

مع تطور تكنولوجيا المعلومات ومع الانتشار الواسع لتطبيق النظم المحاسبية بطرق الكترونية ، أصبحت هناك حاجة ماسة لحماية تلك النظم من المخاطر التي تتعرض لها ، وتوفير أساليب الرقابة اللازمة لحماية بيئة الأعمال الالكترونية وضمان إنجاز عملياتها بالشكل الصحيح ، وفي الوقت المناسب ، لذلك فإن ضوابط الرقابة الداخلية في بيئة الأعمال الالكترونية تقسم إلى (الشريف، 2006، ص67):

2-7-5-1 الضوابط الرقابية على التطبيقات:

إن الضوابط الرقابية على التطبيقات هي إجراءات يدوية أو آلية، تعمل بشكل نموذجي عند مستويات آليات الأعمال ، وتطبق لمعالجة معاملات التطبيقات الفردية . ويمكن أن تكون أدوات الرقابة على التطبيقات مانعة، أو كاشفة بطبيعتها، ويتم تصميمها لضمان سلامة السجلات المحاسبية . وبالتالي فإن أدوات الرقابة على التطبيقات تكون ذات علاقة بالإجراءات المستخدمة

لمباشرة وتسجيل ومعالجة، والتقارير عن المعاملات أو البيانات المالية الأخرى . وتساعد تلك الأدوات الرقابية في ضمان حدوث المعاملات والتصريح بها وتسجيلها ومعالجتها بدقة. وتتضمن الأمثلة على ذلك فحص تعديل بيانات المدخلات، وفحص التسلسل العددي للشيكات مع متابعة تقارير الاستثناءات ، أو التصحيح عند نقطة إدخال البيانات (SOCAP، مرجع سابق، ص48)، وتقسم إلى:

2-7-5-1 أساليب الرقابة على المدخلات: يتم تصميم الرقابة على المدخلات للتأكد من كافة المعلومات التي تم تشغيلها بواسطة الحاسب الإلكتروني تتسم بالصحة والاكتمال والدقة. وتعد هذه الرقابة مهمة جداً لأن الجزء الأكبر من الخطأ في نظم الحاسب الإلكتروني ينتج عن أخطاء المدخلات. وتهدف إلى توفير درجة معقولة من صحة اعتماد البيانات، ومن سلامة تحويلها بصورة تمكن الحاسب الآلي من التعرف عليها ومن عدم فقدانها أو الإضافة إليها أو حذف جزء منها أو طبع صورة منها أو عمل أي تعديلات غير مشروعة في البيانات المرسله، وتتعلق أساليب الرقابة على المدخلات برفض وتصحيح وإعادة إدخال البيانات السابق رفضها (لطفي ، 2009 ، ص93). وبالتالي لابد من الحصول على مدخلات صحيحة للبيانات في مرحلة مبكرة من مراحل معالجتها في النظام للأسباب التالية: (الشريف، مرجع سابق، ص 87)

١. إمكانية تصحيح الأخطاء التي تم اكتشافها في البيانات التي تم رفضها في بداية إدخالها والرجوع إلى المستندات الخاصة بها وفحص أسباب رفضها.

٢. أن البيانات التي تم إدخالها بشكل صحيح ليس من الضرورة أن تكون بيانات جيدة ولذلك يجب إجراء اختبارات أخرى لفحصها خلال مراحل تداولها ومعالجتها.

٣. خلو نظام المعلومات المحاسبي من بيانات غير دقيقة في المراحل الأخيرة لعمليات المعالجة يمكن من حماية ووقاية الملفات الرئيسية وعمليات المعالجة في خطواتها الأخيرة.
٤. اعتماد نظام المعلومات المحاسبي على مدخلات جيدة يمكنه من الحصول على مخرجات جيدة.

وأهم إجراءات الرقابة على المدخلات (الذنيبات، 2006، ص314) مايلي :

١. استخدام المجاميع المالية وذلك بمطابقة مجموع الحركات التي تم إدخالها مع الإجمالي، مثل مطابقة مجموع قيم الفواتير للمشتريات التي تم إدخالها كمجموعة واحدة مع مجموعها الذي تم استخراجه يدوياً .
٢. التحقق من التسلسل الرقمي، مثل التحقق من مدى قبول الجهاز لأرقام فواتير تخالف التسلسل التصاعدي المنتظم .
٣. أن يتم كتابة رقم الحساب الكودي على كل حساب من قبل المحاسب قبل إدخال العملية، ويتم مراجعة الرقم الكودي من قبل الشخص الذي يقوم بإدخال البيانات على الجهاز للتأكد من صحة رقم الحساب الكودي .

2-1-5-7-2 أساليب الرقابة على معالجة البيانات: تعتبر الرقابة على المعالجة من أهم أساليب الرقابة على أنظمة المعلومات المحاسبية ، وبدون هذا النوع من الرقابة فإن المنظمة تتعرض لخسائر كبيرة نتيجة التشغيل غير الصحيح ، وصعوبة اكتشاف الفشل والانحرافات ، ولهذا يجب التأكد من أن جميع إجراءات التشغيل الموضوعة من قبل الإدارة قد تم تطبيقها بصورة كاملة ، وأن المعلومات التي تم تشغيلها صحيحة وسجلت في الوقت المناسب وكاملة ومخولة من السلطة المسؤولة ، ولهذا فإن الأخطاء في المدخلات ستعكس على مرحلة التشغيل ومرحلة المخرجات ،

أما الأخطاء في مرحلة التشغيل فهي إما أخطاء في المدخلات ، أو نتيجة أخطاء فنية في وحدة التشغيل (شتا ، 2011،ص 75)

وربما تكون هنالك مخاطر في مرحلة تشغيل البيانات تتمثل في تعديل وتحريف البرامج ، وعمل نسخ غير قانونية من البرامج، أو استخدام البرنامج بطريقة غير مصرح بها، وإدخال قنابل موقوتة إلى أجهزة الحاسب أو غيرها من الأساليب التي تحتاج إلى خبرات متخصصة في بيئة الأنظمة الالكترونية والبرمجة (أبو موسى ،2004، ص517).

ومن أهم الأمور الواجب أخذها بعين الاعتبار حين معالجة البيانات (SOCPA، مرجع سابق، ص53):

١. الحدث : أن المعاملات والأحداث التي تم تسجيلها قد حدثت، وتخص المنشأة بالذات.
٢. الاكتمال: أي أن جميع المعاملات والأحداث التي يجب تسجيلها قد تم تسجيلها .
٣. الدقة: أن المبالغ والبيانات الأخرى التي تتعلق بالمعاملات قد تم تسجيلها بشكل مناسب.
٤. الحد الفاصل : أن المعاملات والأحداث قد تم تسجيلها في الفترة المحاسبية الصحيحة.
٥. التصنيف: أن المعاملات والأحداث قد تم تسجيلها في الحسابات المناسبة .

2-7-5-1-3 أساليب الرقابة على المخرجات: تركز أساليب الرقابة على المخرجات على إبراز أي خطأ بعد إتمام عملية التشغيل وليس على منع الخطأ كما هو الحال في الرقابة على المدخلات وعلى عمليات التشغيل. ولذلك تتمثل أهم طرق الرقابة على المخرجات في تدقيق بيانات الناتج النهائي وتحديد مدى معقوليته بواسطة أحد أعضاء فريق العمل أي الخبرة والدراية والمعرفة الكافية بالمعلومات التي يتضمنها ناتج عمليات التشغيل، ويتم ذلك عن طريق إجراء عدد من الاختبارات للبيانات في ناتج المخرجات أهمها (علي وشحاتة ، 2003 ، ص127):

(a) اختبار الدقة الحسابية: وهو اختبار صغير بواسطة إجراء بعض العمليات الحسابية البسيطة للتأكد من دقة وصحة التشغيل مثال على ذلك التأكد من أن صافي دخل كل موظف ومجموع الاقتطاعات من مرتبه مساوٍ لإجمالي دخله.

(b) اختبار المعقولية: من خلال هذا الاختبار يمكن التأكد من دقة العمليات إذا أظهر المخرج النهائي للحاسب الآلي بعض البيانات غير المتسقة، مثال ذلك أن يظهر الناتج عدد ساعات العمل لأحد الموظفين يتعدى الحد الأقصى المسموح به دون احتساب هذه الساعات الزائدة باستخدام معدل الأجر الإضافي. كما يمكن تحديد مواقع الخطأ إذا تعدى مثلاً قيمة الراتب الحد المتعارف عليها لفئة معينة من العاملين.

(c) اختبار الشمولية والاكتمال: ويتضمن هذا الاختبار إبراز أي خطأ في أحد مجالات البيانات المطلوبة، مثلاً عند كشف الرواتب يجب التأكد من ظهور جميع البيانات الضرورية عن كل عامل أو موظف مثل الاسم، العنوان، عدد ساعات العمل العادية وما إلى ذلك من البيانات المطلوبة بواسطة المنشأة.

2-5-7-2 الضوابط الرقابية العامة:

وهي ضوابط لا تتعلق مباشرة بالعمليات المحاسبية ولكنها ذات أهمية عالية لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، وتتضمن السياسات والخطط التنظيمية والسجلات والتي تكون متعلقة باتخاذ القرارات وتنفيذ العمليات المالية (شتا، 2011، ص60)، وتشمل ما يلي (حمادة، 2010، ص321-318):

(a) **ضوابط الرقابة التنظيمية:** وتتمثل في الضوابط كلها والإجراءات الرقابية المتعلقة بفصل الوظائف بين إدارة نظم المعلومات والإدارات الأخرى المستفيدة أو ذات العلاقة، وفصل الواجبات وتقسيمها، وتحديد المسؤوليات في دائرة الحاسوب نفسها من أجل تقليل مخاطر الغش، ويمكن تحديد ضوابط الرقابة التنظيمية على النحو التالي:

✓ اختيار العاملين وتدريبهم.

✓ تدوير العمل وإجازات العاملين.

✓ وضع دليل للعمل.

✓ فصل الوظائف المتعارضة بين إدارة النظم والإدارات الأخرى.

(b) **ضوابط الرقابة على الوصول:** وهي إجراءات رقابية مصممة لمنع واكتشاف الأخطاء والمخالفات التي تحدث نتيجة لمحاولات الدخول والاستخدام غير المرخص لأجهزة الحاسوب وبيانات النظام. وتهدف هذه الإجراءات إلى ضمان السماح للأشخاص المصرح لهم فقط بالوصول إلى الأجهزة والبرمجيات المحاسبية وتحديدهم ضمن المدى الذي يتفق مع طبيعة وحجم أعمالهم الوظيفية وضمن أوقات العمل الرسمي .

(c) **ضوابط الرقابة على أمن وحماية الملفات:** وتشمل الإجراءات اللازمة كلها بهدف تحقيق الأمن والحماية لمكونات النظام المادية والمنطقية ومواجهة المخاطر المختلفة، كمخاطر الوصول غير المصرح الذي يقوم به قراصنة الحاسوب فضلاً عن المخاطر الناجمة عن العوامل الطبيعية الخارجية التي قد تتسبب في إخفاق النظام بمكوناته المادية والبرمجية، وعدم القدرة على إتاحتها للمستخدمين، وضمان إدارة النظام وإدامته ومن هذه الإجراءات (النسخ الاحتياطية وحفظ الملفات

في مواقع آمنة ومناسبة، إجراء اختبارات دورية وتشغيل تجريبي لكافة وسائل الحماية الموجودة في المصارف والتأكد من جاهزيتها).

(d) ضوابط الرقابة على توثيق النظام وتطويره: وتشمل كل الضوابط والإجراءات الرقابية المتعلقة بتوثيق نظم المعلومات وتوصيفها بمكوناتها المادية والمنطقية، وتوثيق إجراءات المستخدم النهائي فضلاً عن توثيق كل حالات التطوير والتحديث المستمرة للنظام بعد تشغيله.

2-8 ضرورات اهتمام المصارف السورية بتطبيق معايير COSO:

2-8-1 القطاع المصرفي في سورية :

يعتبر القطاع المصرفي في سورية أحد أكثر القطاعات الاقتصادية التي عانت خلال السنوات الطويلة الماضية من تداعيات احتكارها من قبل القطاع العام، الذي رسم منذ ستينيات القرن المنصرم سياسة مصرفية تقوم على التخصيص المصرفي، وفي عام 1966 تم إعادة تنظيم الجهاز المصرفي على أساس التخصيص المصرفي حيث تم تقسيم القطاع المصرفي السوري إلى مجموعة من المصارف العامة يهتم كل منها في قطاع معين.

A- المصارف السورية العامة (المركز الاقتصادي السوري، 2007، ص5):

❖ **المصرف التجاري السوري:** تم توكيل مهمة تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية، واستقبال الودائع والمدخرات الوطنية بأشكالها كافة والمتاجرة بالقطع الأجنبي والمعادن الثمينة، إضافة إلى إصدار سندات الدين العام وتسويقها لصالح الخزينة العامة، وهذه العمليات هي الجزء الأساسي من عمل النظام المصرفي في سورية، وهي ما جعلته الركيزة الأساسية لهذا النظام.

❖ **المصرف الصناعي:** أنشئ مع تزايد اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي بهدف الإنتاج الصناعي،

فكانت مهامه تتحدد في مساهمته في تأسيس الشركات المساهمة في الصناعة وتقديم القروض والسلف للقطاع الصناعي .

❖ **المصرف العقاري:** كانت الغاية منه تمويل الأنشطة العقارية من بناء المساكن والفنادق والأبنية

اللازمة للصناعة ومساعدة صغار المدخرين على امتلاك المساكن وترميمها، وذلك عبر منح القروض اللازمة.

❖ **المصرف الزراعي:** وهو من أقدم المصارف العاملة في سورية، واهتم المصرف بتمويل النشاطات

الزراعية بأشكالها المتعددة، عبر تقديم القروض والسلف النقدية والعينية للقطاعات الاقتصادية كافة وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، إضافة إلى تقديم القروض طويلة الأجل دون فائدة لمشاريع استصلاح الأراضي والتشجير المستمر.

❖ **مصرف التسليف الشعبي:** ويهدف إلى تقديم التسهيلات الائتمانية للتجار وأرباب المهن والحرفيين

والموظفين وبقية ذوي الدخل المحدود، كما يقوم بإصدار شهادات الاستثمار لتشجيع الادخار.

❖ **مصرف التوفير:** وبدأ كمؤسسة ادخارية تحت اسم صندوق توفير البريد تهدف إلى تجميع

المدخرات الصغيرة إلى أكبر المبالغ، وإلى إيقاف تهريب العملة الوطنية إلى الخارج، إلا أنه تم تحويل هذه المؤسسة إلى مصرف أطلق عليه مصرف التوفير، بحيث بدأ بعمليات الإقراض وتقديم التسهيلات وغير ذلك.

هذه المصارف تعود في مرجعيتها ويشرف عليها المصرف المركزي الذي يشكل وحتى اليوم

السلطة النقدية العليا في سورية من حيث امتلاكه سلطة القرار ولديه الإمكانيات اللازمة للتدخل

والتأثير في المصارف عبر سعر الفائدة أو الوسائل النقدية من خلال إشرافه على عمل هذه المصارف.

B-المصارف السورية الخاصة: تعتبر هذه المصارف حديثة العهد في سوريا بالرغم من انتشارها الكبير في أنحاء العالم كافة، وتقدم خدماتها المتنوعة والكثيرة، وتتميز هذه المصارف بقدرتها على التعامل مع الزبائن على اختلاف أنواعهم، وتقدم الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية لكل القطاعات المالية، وفق الإمكانيات المتوفرة لديها، وقد صدر مرسوم رئاسي بإقامة هذه المصارف في سوريا بموجب الرقم (28/ لعام 2001)، لكن المباشرة الفعلية لم تتم إلا في بداية (2004) وهي (www.cbs-bank.sy):

❖ بنك بيمو السعودي الفرنسي.

❖ بنك سورية والمهجر.

❖ المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

❖ البنك العربي _سورية.

❖ بنك عودة _سورية.

❖ بنك بيلوس _سورية.

❖ بنك سورية والخليج.

❖ بنك الشام.

❖ بنك سورية الدولي الإسلامي.

❖ بنك الأردن _سورية.

❖ بنك فرنسبنك _سورية.

❖ بنك الشرق.

❖ بنك قطر الوطني _سورية.

❖ بنك البركة _سورية.

2-8-2 دور المصارف وأهميتها في الاقتصاد السوري :

تسهم المصارف بما تمتلكه من إمكانيات مالية ومدخرات في تمويل برامج التنمية الاقتصادية في سورية، فالى جانب التمويل للقطاع العام تقدم قروضاً للقطاع الخاص الذي يسهم في توفير السلع والخدمات للمواطنين. فكلما استطاعت المصارف تجميع المدخرات الوطنية استطاعت توفير الأموال اللازمة للاستثمار ودعم الأنشطة الانتاجية (غيا، 2013، ص123)، ومن خلال هذا الدور تسعى المصارف السورية لتحقيق الأهداف التالية (كنعان ، 2000، ص63-62):

- (a) المساهمة في تمويل برامج التنمية الاقتصادية عن طريق تأمين القروض اللازمة للقطاعات الاقتصادية بهدف زيادة الانتاج من السلع والخدمات.
- (b) تشجيع الاستثمار والمستثمرين عن طريق تقديم القروض بشروط ميسرة.
- (c) تجميع المدخرات الوطنية الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق البرامج الإدخارية المتنوعة التي تدعمها الحكومة.
- (d) تحقيق التوازن بين كتلة وسائل الدفع (الطلب) وكتلة السلع والخدمات (العرض) بحيث يساعد هذا التوازن على استقرار الأسعار والحفاظ على معدلات نمو متزايدة في الإنتاج.
- (e) تقديم التسهيلات اللازمة للمصدرين ومساعدة المستوردين في تسريع عمليات الاستيراد وتخفيض التكلفة.

2-8-3 خصائص البيئة المصرفية الالكترونية:

في ظل المتغيرات والتطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال الالكترونية خلال السنوات الأخيرة أدت إلى ظهور فرص أعمال جديدة وخلقت فرص وتهديدات بالنسبة للمصارف لم تكن هذه الصورة واضحة قبل الآن، لأن الأعمال الالكترونية في المصارف لم تكن أكثر من ربط الكتروني داخلي ضمن المؤسسة الواحدة وبعد ظهور الإنترنت جرى الاهتمام بإنشاء مواقع للمصارف على شبكة الإنترنت لتقديم خدمات مصرفية فورية.

ونشهد اليوم استخدام تقنيات الأعمال الإلكترونية في البيئة المصرفية السورية الحديثة لخلق تأثير جذري على طرق تنفيذ العمليات المصرفية وعلى ابتكار نماذج جديدة لها، وتدفع الأعمال الإلكترونية وتقنياتها باتجاه خلق وتعزيز الفرص الجديدة للأعمال والتي يمكن تلخيص أهم خصائصها في البيئة المصرفية الحديثة بما يلي (العلي ، مرجع سابق الذكر ، 151_152):

(a) تطوير وتنويع المنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف لعملائها إلكترونياً، حيث خلقت الأعمال الالكترونية ما يعرف بنموذج الأعمال الجديد الذي يقوم على فكرة تكوين وتنفيذ الأنشطة من دون حدود تنظيمية وقيود تكنولوجية، كما هو الحال بالمصارف الالكترونية.

(b) خلقت الأعمال الالكترونية للمصارف والمؤسسات المالية روابط متكاملة ومتفاعلة بين تدفقات التجارة وخدمات الاتصالات وحزمة التطبيقات المالية الموجهة نحو المستفيد النهائي، وتتميز البيئة الالكترونية والتقنية الحديثة بسرعة تحويل الابتكار إلى منتجات وتطوير المنتجات بما يتلائم مع رغبة وطلب الزبون، ومن ثم تكون أقدر من غيرها على تحقيق العوائد والمنافسة القوية في السوق.

(c) وفرت الأعمال الالكترونية تكاليف منخفضة للدخول إلى السوق وشفافية في العمل المصرفي وتكنولوجيا حديثة للمستعمل والمستفيد.

- (d) تحقيق ميزة تنافسية وتوسيع دائرة انتشار الخدمات المصرفية خارج الحدود الجغرافية وتوسيع قاعدة العملاء وتقليص الفجوة بين المصارف والعملاء عبر الوسائل الالكترونية وتقديم الخدمات ذات الجودة الشاملة التي تحقق قيمة مضافة للعملاء.
- (e) تحسين الأداء الاستراتيجي للمصرف من خلال تحقيق مستوى أفضل من المرونة والتكامل الوظيفي وتوفير بيئة عمل ملائمة للعملاء.

2-8-4 الرقابة الداخلية في المصارف السورية عامة:

انطلاقاً من أهمية الحفاظ على منظومة مصرفية سليمة وداعمة لعملية النمو الاقتصادي ، يعمل مصرف سورية المركزي من خلال مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف على تنفيذ مهمات رقابية على المصارف ، وينجز لذلك في كل سنة الكثير من المهمات العادية والطارئة، إضافة إلى المهمات المنفذة للرقابة على باقي المؤسسات المالية (www.CBS.gov.sy/ar/legislation-laws/annual-report.2016) .

وقد نص النظام الأساسي للمراقبين المصرفيين الداخليين الصادر عن مجلس النقد والتسليف السوري على قيام المراقبين المصرفيين الداخليين بمهامهم والتأكد من وجود الأنظمة الداخلية لدى المصارف ، والعمل على مراقبتها ومراجعتها دورياً والتحقق من فعاليتها سواء كانت مصارف عامة أم مصارف خاصة (النظام الأساسي للمراقبين المصرفيين الداخليين، 2003، ص1) حيث يتوجب على كل مصرف من المصارف أن يرشح عدداً من

الأشخاص لا يقل عن ثلاثة للقيام بمهام مراقب مصرفي داخلي في المصرف (تعليمات الرقابة الداخلية، 2003، ص1).

مع الإشارة إلى أن من يقوم بعملية الرقابة الداخلية في المصارف العامة في سورية مفتشين من الجهاز المركزي للرقابة المالية ، في حين أنه يفحص المدقق التزام المصارف الخاصة بالرقابة الداخلية ، حيث أن هذا المدقق قد يكون شخص طبيعي أو شركة خاصة يتعاقد معها المصرف .

حيث تلتزم المصارف عامة بالقرارات النازمة لعملها ويتم متابعة التزامها ميدانياً ، مع حصول بعض التأخير بسبب الأوضاع الراهنة ، ويتم إعداد جداول زمنية مع المصارف ل يتم الالتزام بالقرارات الرقابية وتعتمد تلك الجداول من قبل مجلس النقد والتسليف ، وبالنسبة لبعض المصارف العامة فقد يوجد تأخير بإرسال البيانات المطلوبة بموجب القرارات والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي، ويتم متابعتها على نحو كامل، ووضع جداول زمنية مع وجود تفاوت بين مصرف وآخر فيما يتعلق بالالتزام بالقرارات الرقابية (www.CBS.gov.sy/ar/legislation-laws/annual-report.2016)

([laws/annual-report.2016](http://www.CBS.gov.sy/ar/legislation-laws/annual-report.2016))